



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

بغنوان

دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

تجارب دولية في الرقابة الشرعية على الأعمال المصرفية الإسلامية

إشراف الأستاذ:

- د. خالد أحميمة

المشرف المساعد:

- د. عدنان محيريق

إعداد الطلبة:

• حشيفة إسحاق

• شبرو لخضر

• معمري عبد الحميد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصعب بالي	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
خالد أحميمة	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
عدنان محيريق	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
عادل زغدي	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية



مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي ومالي

بغنوان

دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر

تجارب دولية في الرقابة الشرعية على الأعمال المصرفية الإسلامية

إشراف الأستاذ:

- د. خالد أحميمة

المشرف المساعد:

- د. عدنان محيريق

إعداد الطلبة:

• حشيفة إسحاق

• شبرو لخضر

• معمري عبد الحميد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
مصعب بالي	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
خالد أحميمة	أستاذ محاضر أ	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
عدنان محيريق	أستاذ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
عادل زغدي	أستاذ محاضر	جامعة الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

شكر وعرفان

الشكر والحمد لله عز وجل الذي أمدنا بالقوة والصبر وأناز عقولنا وثبت
خطانا حتى وصلنا إلى مبنغانا وأجزنا مدكرة تخ جنا، فالحمد له جداً كثيراً.
اعترافاً بالفضل وعملاً بقوله تعالى هل جزاء الإحسان إلا الإحسان.
يشرفنا أن نجزل الشاء ونسدي الشكر إلى الأستاذ الفاضل: د. خالد أحيمة

وأ. د. عدنان محيرق

اللذان أرشدانا إلى طريق البحث بنوجهاتهما وسديد رأيهما ونصائهما
العلمية التي لا تقدر بثمن.
كما نثقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام إلى كل الأهل والأصدقاء
ولكل من قدم لنا المساعدة من قريب وبعيد لأجواز هذا العمل المتواضع والختم
كلامنا هذا بحمد الله الذي منحنا نعمة العلم والبصيرة، ونرجو منه التوفيق في هذا
العمل في مستقبلنا إن شاء الله.

المخلص:

تتناول مذكرة "دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر" الإشكالية المتعلقة بكيفية تعزيز دور الرقابة الشرعية في المؤسسات المصرفية الإسلامية. تفترض الدراسة أن الرقابة الشرعية تؤثر إيجابيًا على كفاءة العمليات المصرفية، وتساهم في تقليل المخاطر المالية والقانونية. النتائج تشير إلى أن وجود هيئة رقابة نشطة يقلل الأخطاء ويُسرّع الإجراءات التمويلية، كما أثبتت تجارب بنك المعاملات الإندونيسي زيادة مؤشرات الأداء بعد تفعيل الرقابة الشرعية. علاوة على ذلك، يقلل تطبيق الفتوى الشرعية من التعرض للعقوبات التنظيمية، كما ساهمت الرقابة المشددة في مصرف الراجحي في خفض التمويل غير المتوافق، وتظهر الدراسة علاقة طردية بين مستوى تنفيذ الرقابة الشرعية ومدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة، حيث أظهرت البنوك التي منحت هيئاتها سلطة تصحيحية كاملة درجة أعلى من الالتزام. كما توفر الرقابة الشرعية بدائل جديدة مثل المراجعة الإلكترونية وصكوك إقراض متناهي الصغر، مما يساهم في الابتكار المالي. من الضروري أيضًا أن تتمتع الهيئة بالاستقلالية الإدارية والمالية لضمان نزاهة الفتوى وموضوعية التدقيق، حيث أن غياب الاستقلالية قد يؤدي إلى تراجع ثقة العملاء. وأخيرًا، يشير التقرير إلى نقص الكوادر المؤهلة في فقه المعاملات الإسلامية كعائق أمام فعالية الهيئة، مما يستدعي إعداد برامج تدريبية متخصصة.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الشرعية - العمل المصرفي الإسلامي - بنك المعاملات - بنك الراجحي - بنك البركة

Abstract

The memorandum "The Role of Sharia Compliance in Developing Islamic Banking in Algeria" addresses the issue of how to enhance the role of Sharia compliance in Islamic banking institutions. The study assumes that Sharia compliance positively affects the efficiency of banking operations and contributes to reducing financial and legal risks. The results indicate that the presence of an active Sharia supervisory board reduces errors and accelerates financing processes. Additionally, experiences from the Indonesian banking sector have shown an increase in performance indicators following the activation of Sharia compliance. Moreover, the application of prior Sharia rulings minimizes exposure to regulatory penalties, while strict oversight at Al-Rajhi Bank has contributed to reducing non-compliant financing. The study demonstrates a direct relationship between the level of Sharia compliance implementation and the adherence of Islamic banks to Sharia principles, as banks that granted their boards full corrective authority exhibited a higher degree of commitment. Sharia compliance also provides new alternatives such as electronic Murabaha and micro-lending Sukuk, contributing to financial innovation. It is also essential for the board to have administrative and financial independence to ensure the integrity of rulings and the objectivity of audits, as a lack of independence may lead to a decline in customer trust. Finally, the report highlights the shortage of qualified personnel in Islamic transaction jurisprudence as an obstacle to the effectiveness of the board, necessitating the development of specialized training programs.

Keywords

Sharia Compliance - Islamic Banking - Transactional Banks - Al-Rajhi Bank - Baraka Bank

فهرس المحتويات

شكر وعرفان

الملخص

فهرس المحتويات

أ..... مقدمة

الفصل الأول:

مفاهيم حول البنوك الإسلامية

2..... تمهيد:

3 المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وضوابط عملها

3 المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

5 المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

8 المطلب الثالث: أسس البنوك الإسلامية

10..... المبحث الثاني: خصائص وأهمية وأهداف البنوك الإسلامية

10..... المطلب الأول: خصائص البنوك الإسلامية

13..... المطلب الثاني: أهمية البنوك الإسلامية

14..... المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

16..... المبحث الثالث: أنواع البنوك الإسلامية مسؤولياتها ومبادئ عملها

16..... المطلب الأول: أنواع البنوك الإسلامية

17..... المطلب الثاني: مسؤوليات البنوك الإسلامية

18..... المطلب الثالث: مبادئ عمل البنوك الإسلامية

الفصل الثاني:

هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

24..... تمهيد:

25..... المبحث الأول: ماهية الرقابة الشرعية

25..... المطلب الأول: التعريف بالرقابة الشرعية وأهميتها في البنوك الإسلامية

26..... المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

المطلب الثالث: أهمية الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.....	27
المطلب الرابع: أهداف الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.....	28
المبحث الثاني: وضع هيئة الرقابة الشرعية للبنوك الإسلامية.....	30
المطلب الأول: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وشروط أعضائها.....	30
المطلب الثاني: مهام هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.....	31
المطلب الثالث: تشكيل هيئة الرقابة الشرعية واستقلاليتها في البنوك الإسلامية.....	34
الفصل الثالث:	

تجارب دولية في الرقابة الشرعية على الأعمال المصرفية الإسلامية

المبحث الأول: بنك معاملات إندونيسيا.....	40
المطلب الأول: نشأة بنك المعاملات اندونيسيا.....	40
المطلب الثاني: نظام الرقابة الشرعية في بنك معاملات إندونيسيا.....	42
المطلب الثالث: اختصاص الهيئة الشرعية ببنك معاملات اندونيسيا:.....	45
المطلب الرابع: شروط قبول توظيف المراقب الشرعي في هيئة الرقابة الشرعية في معاملات.....	
.....	48
المبحث الثاني: البنك الراجحي بالسعودية.....	49
المطلب الأول: نبذة تعريفية مصرف الراجحي:.....	49
المطلب الثاني: مبادئ هيئة الرقابة الشرعية في بنك الراجحي وأهميتها.....	50
المطلب الثالث: السياسات الشرعية في بنك الراجحي.....	52
المبحث الثالث: بنك البركة الجزائري.....	55
المطلب الأول: نشأة بنك البركة الجزائري:.....	55
المطلب الثاني: الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري:.....	57
المطلب الثالث: إجراءات التنفيذ في هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة.....	59
خلاصة الفصل:.....	66
الخاتمة.....	67
قائمة المصادر والمراجع.....	72

مقدمة

مقدمة:

الحمد لله المنان، والصلاة والسلام على النبي العدنان، فقد جعل الوحي حفظ المال من مقاصده، وضبط كسبه وإنفاقه بالحلال، ومنع منها الحرام، ونظم المعاملات بين الناس بالأحكام، وجعل الأصل في المعاملات الحل، وأفقر التحريم إلى الدليل، وجعل الإنسان رقيباً على نفسه باستشعار رقابة خالقه عليه سبحانه وتعالى، وبما أن النفس الإنسانية مجبولة على حب المخالفة، فدلنا على تنظيمات تضبط سلوكنا في كل المستويات، وجعل الاحتساب ممثلاً بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤولية الفرد والجماعة، فنص عليها بقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [سورة آل عمران: 3] فضبط النشاط بالرقابة المانعة من الوقوع في المخالفات.

هذا وتمارس المؤسسات المالية نشاطاً اقتصادياً، لذا لابد من وجود مراقبة عليها، لأن المال قد يغري النفس، فلا يلتفت المرء إلى مصدره؛ أهو حلال أم حرام، ومن هذه المؤسسات المصارف الإسلامية، وسائر المؤسسات التي تتعامل بالأموال، والتي أصبحت في حياتنا المعاصرة من الضروريات، وأهم ما يميز المصارف الإسلامية عن غيرها من التقليدية هو الرقابة الشرعية، ومع ظهور المصارف الإسلامية اقترنت بها الرقابة الشرعية؛ إما في إطار قانوني أو من خلال النظام المصرفي، أو من خلال أصحاب الأموال الهيئة العمومية للمصرف أو بطلب من مجلس الإدارة، وقامت هيئة المحاسبة والمراجعة في المؤسسات المالية الإسلامية بمحاولة وضع ضوابط لوجود رقابة شرعية فاعلة مضبوطة العمل في المصارف الإسلامية، والسؤال المهم: كيف يمكن أن تؤدي الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية دورها؟ وما أثر غيابها في بعض المؤسسات المالية؟ وماذا نعني بالرقابة الشرعية؟ وما مهامها وواجباتها والشروط الواجب توافرها في أعضائها؟ وما هي معايير النجاح لدى المصارف الإسلامية، هذه الأسئلة تمثل مشكلة البحث، والتي سأبينها من خلال العناوين التي يتكون منها البحث.

1- مشكلة الدراسة:

يعتبر دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي في الجزائر أمراً بالغ الأهمية، حيث تمثل الرقابة الشرعية آلية حيوية لضمان توافق العمليات المالية مع الشريعة الإسلامية. في ظل نمو القطاع المصرفي الإسلامي، تبرز الحاجة إلى إطار رقابي فعال يساهم في تعزيز ثقة العملاء ويعزز الأداء المالي للبنوك. وعلى الرغم من أهمية هذا الدور، تواجه الرقابة الشرعية تحديات عدة، منها نقص الكوادر المؤهلة وعدم وضوح المعايير الشرعية، مما يستدعي تطوير استراتيجيات فعالة يمكن أن تساهم في تحسين جودة الخدمات المصرفية، ومنه يمكننا طرح الإشكالية التالية:

❖ كيف يمكن تعزيز دور الرقابة الشرعية في تطوير العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر؟

2- التساؤلات:

- هل تعمل الرقابة الشرعية على زيادة كفاءة العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية؟
- هل تؤدي الالتزام تطبيقات الرقابة الشرعية إلى خفض المخاطر المالية والقانونية في البنوك الإسلامية؟
- هل هناك علاقة بين مستوى تنفيذ الرقابة الشرعية ومدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة؟

3- فرضيات الدراسة:

- تؤثر الرقابة الشرعية بشكل إيجابي على كفاءة العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية.
- تؤدي تطبيقات الرقابة الشرعية إلى تقليل المخاطر المالية والقانونية في البنوك الإسلامية.
- هناك علاقة طردية بين مستوى تنفيذ الرقابة الشرعية ومدى التزام البنوك الإسلامية بمبادئ الشريعة.

4- أهمية الموضوع:

- تساهم الدراسة في فهم كيفية تطبيق المعايير الشرعية بشكل فعال، مما يضمن توافق العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تساهم النتائج في تعزيز تطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، مما يزيد من جاذبية هذا القطاع للمستثمرين والعملاء.
- من خلال تحسين الرقابة الشرعية، يمكن تعزيز ثقة العملاء في المصارف الإسلامية، مما يساهم في زيادة المدخرات والاستثمارات.
- يساعد البحث في تحديد التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية، مما يوفر فرصة لوضع حلول فعّالة للتغلب عليها.
- يساهم البحث في إثراء المعرفة الأكاديمية حول الرقابة الشرعية وآثارها على العمل المصرفي، مما يعزز من جودة التعليم والتدريب في هذا المجال.
- من خلال تحسين الرقابة الشرعية، يمكن أن تساهم المؤسسات المصرفية الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الجزائر.

5- أهداف الموضوع:

- دراسة مدى تأثير الرقابة الشرعية على تحسين كفاءة وجودة الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية.
- تحليل كيفية تأثير وجود هيئات رقابة شرعية فعّالة على ثقة العملاء في البنوك الإسلامية.
- استكشاف دور الرقابة الشرعية في تقليل المخاطر المالية والقانونية التي تواجه البنوك الإسلامية.

- دراسة كيفية مساهمة الرقابة الشرعية في الابتكار وتطوير منتجات مالية تتماشى مع أحكام الشريعة.
- مقارنة تأثير الرقابة الشرعية بين البنوك الثلاثة (بنك المعاملات الإندونيسي، البنك الراجحي، بنك البركة الجزائري) لفهم الفروقات الثقافية والاقتصادية.
- التعرف على التحديات التي تواجه الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية والفرص المتاحة لتحسين الأداء.

6- أسباب اختيار الموضوع:

- أسباب ذاتية:

- لدينا شغف بفهم كيفية عمل النظام المالي الإسلامي وأثره على المجتمع والاقتصاد.
- نرغب في تعزيز مهارتنا ومعرفتنا في مجال الرقابة الشرعية، مما يفتح لنا آفاقاً مهنية جديدة.
- نطمح إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد المحلي من خلال تعزيز العمل المصرفي الإسلامي.

- أسباب موضوعية

- يشهد القطاع المصرفي الإسلامي في الجزائر نمواً ملحوظاً، مما يتطلب دراسة فعالة لضمان استدامته.
- يواجه القطاع تحديات مثل نقص الكوادر المؤهلة والامتثال للمعايير الشرعية، مما يستدعي بحثاً معمقاً.
- تعتبر الثقة من العوامل الرئيسية لنجاح المصارف الإسلامية، ودراسة الرقابة الشرعية تساعد في تعزيز هذه الثقة.

7- حدود الدراسة:

- بهدف التحكم في الموضوع ومعالجة الإشكالية محل الدراسة، تم وضع حدود للدراسة تتمثل فيما يلي:

- الحدود المكانية:

تمت الدراسة على نماذج من دول مختلفة، أولها دولة أندونيسيا (بنك المعاملات)، ثم دولة السعودية (بنك الراجحي)، ثم دولة الجزائر (بنك البركة).

8- هيكل الدراسة:

لغرض الإجابة على الإشكالية المطروحة في الدراسة والأسئلة المتفرعة عنها، سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول وهي كالآتي:

نستهل هذه الدراسة بمقدمة تتناول تمهيدا حول موضوع الدراسة، وإشكالية الدراسة وفرضياتها الرئيسية والفرعية، مع تحديد أهدافها وأهميتها، إضافة إلى ذلك تقديم مبررات ودوافع إختيار موضوع الدراسة وتوضيح وحدودها.

1- الفصل الأول: يتعلق هذا الفصل بمفاهيم حول البنوك الإسلامية وتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث تم جاء المبحث الأول بعنوان مفهوم البنوك الإسلامية وضوابطها، أما المبحث الثاني جاء بعنوان خصائص وأهمية وأهداف البنوك الإسلامية، في حين جاء المبحث الثالث بعنوان أنواع البنوك الإسلامية مسؤولياتها ومبادئ عملها.

2- الفصل الثاني: جاء بعنوان هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، وقسم الى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول الى ماهية الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، أما المبحث الثاني تناول وضع هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية.

3- الفصل الثالث: يتناول هذا الفصل عرض تجارب دولية في الرقابة الشرعية على الأعمال المصرفية الإسلامية، وذلك من خلال ثلاثة مباحث، إذ تم في المبحث الأول تناول بنك المعاملات أندونيسيا كنموذج أول، وبنك الراجحي السعودي كنموذج ثاني في المبحث الثاني، في حي تم التطرق في المبحث الثالث الى بنك البركة الجزائري.

وأخيرا ختمنا هذه الدراسة ككل الدراسات بخاتمة وقائمة مراجع.

الفصل الأول:

مفاهيم حول البنوك الإسلامية

تمهيد:

تُعَدُّ البنوك الإسلامية من أبرز الابتكارات المالية في العصر الحديث، حيث تُمثّل نموذجًا بديلًا للنظام المصرفي التقليدي. تأسست هذه البنوك على مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تحظر الربا (الفائدة) وترجّح لممارسات مالية تتسم بالعدالة والمصداقية. تسعى البنوك الإسلامية إلى تلبية احتياجات المجتمع المسلم من خلال تقديم منتجات مالية متوافقة مع القيم الإسلامية، مثل التمويل بالمرابحة والمشاركة. كما تساهم هذه البنوك في التنمية الاقتصادية من خلال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الاستثمارات المستدامة.

المبحث الأول: مفهوم البنوك الإسلامية وضوابط عملها

تعتبر البنوك الإسلامية من المؤسسات المالية التي تمثل نموذجاً فريداً في عالم المصارف، حيث تعتمد في أنشطتها على مبادئ الشريعة الإسلامية، مما يميزها عن البنوك التقليدية.

المطلب الأول: مفهوم البنوك الإسلامية

هناك عدة تعاريف للبنوك الإسلامية نورد فيما يلي تعريفين منها على سبيل المثال: عرفها جمال الغريب على أنها "كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع التزامها باجتنب الفائدة الربوية بوصفها تعاملًا محرماً شرعاً"¹ وتعرف كذلك على أنها "مؤسسة مالية تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها فعالاً يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية"² من هذين التعريفين نجد أن البنوك الإسلامية تستبعد في معاملاتها أسلوب الفائدة الدائن والمدين، واستبداله بنظام المكافأة لصاحب المال، وهذا ما يعرف في الفقه الإسلامي بمبدأ "الغنم بالغرم"، أي أن الدائن لا يستحق المكافأة إلا بقدر ما تحصل عليه الشريك "المدين" من ربح خلال العملية التمويلية.

تعرف الموسوعة العلمية والعملية للبنك الإسلامي بأنه أداة تحقيق وتعميق للأدوات المرتبطة بالقيم الروحية، ومركز للإشعاع ومدرسة للتربية وسبيل عملي إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية وسند لاقتصاديات الدول الإسلامية.³

¹ نصر الدين فضل المولى محمد، المصارف الإسلامية، دار العلم للطباعة والنشر، ط1، (1405 - 1985)، ص24.

² محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إتراك للنشر والتوزيع، ط2، (1416 - 1995)، ص17.

³ الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الأول، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977، ص05.

وفي اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية يعرف البنك الإسلامي بأنه المؤسسة المالية التي ينص قانون إنشائها ونظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذاً وعطاء.¹

وتنص اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية على أن هدف البنك الإسلامي هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية مجتمعة ومنفردة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.²

وفي موضع آخر من الاتفاقية يعرف البنك الإسلامي بأنه مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة بما يخدم المجتمع الإسلامي ويحقق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي.³

والبنك الإسلامي هو البنك الذي يبنى على العقيدة الإسلامية ويستمد منها كل كيانه ومستوياته فهذه العقيدة تمثل البناء الفكري الذي يسير عليه هذا البنك وعلى ذلك فالمتوقع أن يكون للبنك أيديولوجية تختلف تمام الاختلاف عن أيديولوجية غيره من البنوك. وتتمثل أيديولوجية البنك الإسلامي في:

- أن النظام الاقتصادي الإسلامي هو النظام الذي يسير عليه، ويؤمن به.
- أن البنك الإسلامي جزء من تنظيم إسلامي عام.
- بنك يلتزم بتعاليم الإسلام وتجسيد المبادئ الإسلامية.
- أن صفته العقيدية صفة شمولية بالضرورة.
- وفي التزامه بموقف الإسلام من الربا.⁴

¹ اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1978، المادة 05.

² اتفاقية إنشاء البنك الإسلامي للتنمية، المادة 01.

³ تقرير الحلقة العلمية لخبراء التنظيم في البنوك الإسلامية، البنوك الإسلامية القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامي، مارس 1979، العدد الخامس، ص 39.

⁴ سيد الهواري، ما معنى بنك إسلامي القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1983، ص 9.

وتعرف البنوك الإسلامية بأنها مؤسسات مالية تمثل التحرر الحقيقي من بقايا التبعية والخضوع للاقتصاد الاستعماري الرأسمالي الغربي الذي فرض على بلاد المسلمين نظام البنوك الربوية وتركها من بعده تحمل فكرته وتنفذ خطته، والبنوك الإسلامية تمثل في الوقت نفسه تجسيدا حيا ليقظة الأمة الإسلامية. وثبت أن لها وجوداً إسلامياً حقاً في ذلك الميدان الذي هزمت فيه يوماً أمام الحضارة الوافدة... وهو ميدان الاقتصاد.¹

والبنك الإسلامي هو منشأة مالية تعمل في إطار إسلامي، وتستهدف تحقيق الربح بإدارة المال حالاً بعد حال، وفعلاً بعد فعل إدارة اقتصادية سليمة.²

ويعرف أيضاً البنك الإسلامي بأنه كيان ووعاء يمتزج فيه فكر استثماري اقتصادي سليم، ومال يبحث عن ربح حلال، لتخرج منه قنوات تجسد الأسس الجوهرية للاقتصاد الإسلامي، وتنقل مبادئه من النظرية إلى التطبيق، ومن التصور إلى الواقع الملموس فهو يجذب رأس المال الذي يمكن أن يكون عاطلاً لتخرج أصحابه من التعامل به مع بيوتات يجدون في صدورهم حرجاً من التعامل معها.³

المطلب الثاني: نشأة البنوك الإسلامية

نشأة البنوك الإسلامية من تجربة بنوك الادخار الألمانية التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية. والتي كانت سببا في إنعاش الإقتصاد الألماني وتقويته، وكان الدكتور أحمد النجار أول من ربط العلاقة بين هذين النوعين من البنوك رغم اختلافهما في أحد الأسس الرئيسية والمتمثلة في استعمال الفائدة فأخذ من بنوك الادخار تنظيمها وتسييرها وحذفت المعاملة بالفائدة.

¹ يوسف القرضاوي، "المال وظيفة اجتماعية"، مجلة البنوك الإسلامية، القاهرة: اتحاد البنوك الإسلامية، مايو 1980، ص 56.

² شوقي إسماعيل شحاتة، "البنوك الإسلامية"، جدة: دار الشروق، 1977، ص 55.

³ محمد الفيصل آل سعود، "البنوك والتأمين في الإسلام"، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1979، ص 27.

أولاً: فترة 1963-1971:

عند إنشاء أول بنك إسلامي «لاربوي» في مصر 1963 لم يعلن صراحة عن توجهه الإسلامي وسميت بنوك الادخار المحلية. إن الشواهد كلها تؤكد تأكيداً صارحاً أن الاتجاه في مصر يسير نحو وجهة أخرى غير الإسلام كما تؤكد الشواهد أن كل الاتجاه الإسلامي والحركات الإسلامية في مصر لا تجد غير المصادرة والعنف لذلك كان لابد من تغليف الهدف إذا أريد له أن يتحقق ولا بد من عدم الإسفار عنه بل ان عدم الإعلان عن الصيغة الإسلامية في بداية الطريق بألا تحسب التجربة على الإسلام فيما لو قدر لها ألا توتى ما يرجى منها من ثمار...

وقعت أول اتفاقية مصرية-ألمانية لإنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر تشبه كلية بنوك الادخار الألمانية، لكن عند بداية تطبيق التجربة في الميدان لم يأخذ نظام الفوائد بعين الاعتبار رغم الاتفاقية التي تنص على غير ذلك¹.

وهكذا بدأت أول تجربة لبنك لا ربوي وخلال عام ونصف من العمل تم تطبيق جميع أركان نظام التجربة رغم معارضة الطرف الألماني الذي أصر على تطبيق نظام الفوائد. قام البنك بجمع المدخرات وفتح حسابات دون فائدة وقبول ودائع استثمار وتوظيفها في مشروعات عديدة وتوزيع الأرباح على المستثمرين. وتم تطبيق أول التقنيات المتمثلة في التمويل بالمشاركة والذي سوف نتكلم عنه في الفصل الثاني.

ثانياً: فترة ما بعد 1971

الفترة الثانية لبنك لا ربوي بدأت في مصر عام 1971 وذلك عندما أعلن أنور السادات عن إنشاء بنك لا يعمل بسعر فائدة وسمي هذا البنك على اسم الرئيس جمال عبد الناصر وعرف بـ: "بنك ناصر الإجتماعي" وكان الهدف هو تقديم قروض دون فائدة وخلال مؤتمر

¹ حسن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، (مطبوعة عمار شرقي-باتنة-1992)، ص 08.

وزراء الخارجية الإسلامي قدم مشروع لإنشاء بنك إسلامي أو اتحاد بنوك إسلامية وكلفت مصر بدراسة شاملة للموضوع وتقديمها للأمين العام للمؤتمر.

وفي عام 1972 دعت مصر إلى مؤتمر خبراء موسع لمناقشة الدراسة النهائية التي تم إعدادها وشارك في المؤتمر 18 دولة ووضعت فيها الدراسة النهائية والتي سميت باسم: "الوثيقة المصرية".

والتي عرضت فيها الأركان التالية¹:

- خلو المعاملات من أي محضورات شرعية والأخذ ببدايل المعاملات الإسلامية.
- إشتمال تنظيم البنك لصندوق زكاة.
- إنشاء صناديق خاصة بالبنك كصندوق لبيت المسلمين.

واهتمت الدراسة أيضا بالضمانات التي تكفل سلامة استخدام أموال البنوك الإسلامية وكذا بالوظائف ورأس المال والودائع الأخرى وإدارة البنك وتوزيع الأرباح.

وبتاريخ ديسمبر 1973 انعقد المؤتمر الأول لوزراء المالية الإسلامية الذي قرر البدء بإصدار تصريح بالعزم بإنشاء البنك الإسلامي وكونت لجنة لإعداد مشروع بنك سمي البنك الإسلامي للتنمية.

في أوت 1974 انعقد مؤتمر المالية الإسلامي لمناقشة مشروع اتفاقية إنشاء البنك ووافق عليها، وعلى نفس المنوال أنشأ باقي البنوك.

² حسن منصور، المرجع السابق، ص 10.

المطلب الثالث: أسس البنوك الإسلامية

يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وضوابط إقتصادية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية، وقد سبق توضيح آليات عمل البنوك الإسلامية وهذا يعني أن الأسس ومبادئ العمل المصرفي الإسلامي تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي ويقوم العمل المصرفي على مجموعة من القواعد والأسس التالية:

1. إلزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها:

ذلك تعتمد المصارف الإسلامية على الشريعة الإسلامية أساساً لجميع التطبيقات وإتخاذها مرجعاً في لذا يجب على المصارف الإسلامية أن تضمن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة الشرعية تتصف بالاستقلال التام عن الإدارة التنفيذية وتقوم بدور الإقناع والرقابة للتأكد من إلزام أجهزة المصرف التنفيذية بالفتاوى والإجراءات والنماذج التي إعتدتها، يؤدي إلزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في النهاية إلى تطبيق منهج الله في مجال المال والإقتصاد وتصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع.

2. تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة بالربح والخسارة: ينظر إلى

النقود على أنها وسيط للتبادل ومعيار لقيمة الأشياء وأداة للوفاء وليست سلعة تباع وتشترى لذا فإن المصارف الإسلامية إعتدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة المبني على عقد المضاربة الشرعية وعلى القاعدة الشرعية الغنم بالغرم في تشغيل الأموال إلى جانب صيغ البيوع شرعاً كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي إعتدتها البنوك التقليدية.¹

3. المشاركة في تحمل مخاطر التمويل والإستثمار: فالنقود لا تنمو إلا بفعل الإستثمار

وان هذا الإستثمار يكون معرضاً للمخاطر وفي ضوء ذلك فإن نتيجة الإستثمار قد تكون ربحاً أو خسارة يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر الربح

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص20

من أي مسعى أو عمل لكي يكون مستحقاً أي عائد يجب على مقدم التمويل تحمل المخاطر هذا العمل أو النشاط التجاري¹.

4. إحياء أدوات التمويل والإستثمار الإسلامية وإحياء نظام الزكاة: مما لا شك فيه أن المصارف الإسلامية قد ساهمت بشكل فعال في إحياء كثير من أدوات التمويل والإستثمار الإسلامي من خلال المساهمة في تشجيع العلماء والباحثين في الغوص في فقه المعاملات، وقد أقامت بعض المصارف صندوق خاص لجمع الزكاة وأخذت على عاتقها إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعاً.

¹ محمد عبد الفتاح الصيرفي، المرجع السابق، ص 21.

المبحث الثاني: خصائص وأهمية وأهداف البنوك الإسلامية

يستعرض هذا المبحث خصائص البنوك الإسلامية، التي تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية، وأهميتها في تعزيز الاستقرار الاقتصادي من خلال توفير خدمات مالية شفافة وعادلة. كما يتناول الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

المطلب الأول: خصائص البنوك الإسلامية:

لمعرفة الخصائص المميزة للبنوك الإسلامية من غيرها من البنوك التجارية يجب التعرض للنقاط الآتية التي تكشف عن هذه الخصائص:

أولاً- الصفة العقيدية أو الأيديولوجية للبنوك الإسلامية:

يستمد البنك الإسلامي الإطار الفكري له أو المحتوى والأسلوب من العقيدة الإسلامية التي تعتبر الأساس العقيدي الذي ينطلق منه عمل البنوك الإسلامية والذي ينبثق منه مبدأ الاستخلاف، ويعني أن ملكية المال تعود لله سبحانه وتعالى وأن الإنسان مستخلف فيه، وبذلك يجب أن يكون تحريك المال وفقاً لإرادة الله أي من خلال الإنتاج والاستثمار لخدمة المجتمع وبما يعود بالنفع على الإنسانية وفقاً لشريعة الله.¹

وانطلاقاً مما سبق فإن هناك إطار عام يحكم نشاط هذه البنوك وهو الالتزام لأحكام الشريعة الإسلامية أي الالتزام بخلو أنشطتها من المخالفات الشرعية أيضاً ضرورة التزام كافة عمليات ومعاملات هذه البنوك بالضوابط والأحكام الفقهية المتعلقة بالمال والمعاملات الإسلامية عامة، ومن مظاهر خضوع البنوك الإسلامية لهذه الأحكام ما يلي:

أ/ عدم تعاملها بالفائدة باعتبارها من الربا:

في الوقت الذي يظهر فيه أن هدف البنوك التجارية هو تحقيق أكبر عائد مادي ممكن نتيجة الفرق بين الفائدتين الدائنة والمدينة، نجد أن الاعتقاد الأساسي للبنك الإسلامي في الربح والخسارة حيث جعل رأس المال شريكاً مع العمل في تحمل نتائج العمليات الإنتاجية.

¹ عبد الغفار حنفي، عبد السلام أو قحف، أساسيات تنظيم وإدارة الأعمال، الدار الجامعية الإسكندرية، 2004، ص

وبالتالي ما يميز البنوك الإسلامية هو استبعاد تعاملها بالفائدة في كل معاملاتها بصورة الربا في الجاهلية وقت نزول القرآن الكريم، وهو القرض المشروط فيه الأجل وزيادة مال على المستقرض مقابل هذا الأجل، فعناصر الفائدة المصرفية هي نسبة مئوية من رأسمال القرض أو الوديعة محدد سلفاً تحسب على أساس المدة وهي نفس عناصر الربا وهي ثلاثة: دين واجل وزيادة على أصل الدين مشروطة في مقابل الأجل¹. ويستنتج من هذا أن الفائدة المصرفية هي صورة من صور الربا الجاهلية المحرم لقوله تعالى: "وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ نُهُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَاباً أَلِيماً"².

ب/ تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع:

إن الفكر الإسلامي لا يري للنقود وظيفة أكثر من كونها وسيلة للتبادل، ولذلك يرفض البنك الإسلامي أن يكون تاجراً للنقود فلا يقرضها ولا يقترضها كالبنوك التجارية وإنما يستخدمها في تحريك النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات الحقيقية وبأساليب المشاركة وليس بأسلوب القرض وينتج عن ذلك خصائص مهمة وهي:

1- أن العلاقة التي تربط البنوك الإسلامية بموديعيها تقوم على أساس المشاركة بينهما في تحمل نتائج العمليات الاستثمارية من توظيف الموارد من ربح وخسارة، وهذا يعني عدم التزام البنك بتقديم عائد ثابت محدد، كذلك عدم التزامه برد هذه الودائع كاملة كما هو الحال في البنك التجاري³.

2- بما أن البنوك الإسلامية ترفض التعامل بالفائدة فهي تعتمد في توظيف مواردها على العمليات الاستثمارية الحقيقية سواء بمفردها أو بالمشاركة مع طالبي التمويل الاستثماري بمختلف الأساليب ولذلك فإن علاقة البنوك الإسلامية بعملائها طالبي التمويل تعتمد على نظام الاستثمار ومبدأ المشاركة في الربح والخسارة.

¹ فادي محمد الرفاعي، المرجع السابق، ص 48-49.

² قرآن كريم، سورة النساء، الآية 161.

³ فادي محمد الرفاعي، المرجع السابق، ص 55.

ج/ خضوع البنوك الإسلامية للرقابة الشرعية:

تخضع البنوك الإسلامية على الرقابة المصرفية والرقابة المالية وأيضاً إلى رقابة شرعية وهذه الأخيرة تخص بها البنوك الإسلامية وتمثل الفارق بينها وبين البنوك التجارية، وبدون هذه الرقابة تصبح البنوك الإسلامية اسماً على غير مسمى، والرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة متخصصة ودائمة تتولى فحص وتحليل مختلف الأعمال والأنشطة في جميع مراحلها في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم كذلك بالتحقق في مدى تنفيذ الفتاوى والأحكام الشرعية وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير مشروع.¹

ثانياً - الصفة التنموية للبنوك الإسلامية:

تعتبر من السمات الرئيسية المميّزة للبنوك الإسلامية وذلك لمساهمتها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية للمجتمع من خلال السعي نحو أكبر نفع ممكن سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بحيث تقوم البنوك الإسلامية عند وضع سياستها الاستثمارية أو عند دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بتمويلها بالاشتراك مع غيرها من العملاء، بتفضيل تلك المشاريع التي تعمل على توظيف أكبر عدد ممكن من العمالة أيضاً التي تساهم في تنمية المناطق النائية وزيادة العمران فيها، والابتعاد عن المشروعات التي تلوث البيئة أو تؤدي إلى تبديد موارد المجتمع في إنتاج سلع غير ضرورية.²

كذلك من مميزات هذه الصفة التنموية للبنوك الإسلامية: أنها تعمل على تنمية عقلية ونفسية وأخلاقية بمعنى تعليم وتثقيف وتهيئة مناخ مناسب وترجمة ذلك في شكل أفعال منظمة ومدرسة.

¹ فادي محمد الرفاعي، المرجع السابق، ص 181.

² محمد يونس، عبد النعيم مبارك، المرجع السابق، ص 307.

ثالثاً - الصفة الاجتماعية للبنوك الإسلامية

تعتبر البنوك الإسلامية بنوكاً اجتماعية تحقق التكافل الاجتماعي من خلال جمع الزكاة وإنفاقها في جوانبها الشرعية واستثمار أموال الزكاة الفائضة وتوزيع عوائدها على المستحقين.¹ كما تقوم هذه البنوك بتقديم القرض الحسن وهو مشروع خيري لغايات إنسانية كحالات الزواج والعلاج والديون، وإنشاء المشروعات الصغيرة التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء²، لقوله تعالى: "إِنْ تُقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُّضَاعِفْهُ لَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ شَكُورٌ حَلِيمٌ".³

كذلك مساعدة المتعاملين في عثرتهم لقوله تعالى: "وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ".⁴ ونشر الوعي الإسلامي الثقافي والمصرفي بإنشاء مراكز مثل المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب في البنك الإسلامي للتنمية بجدة.

المطلب الثاني: أهمية البنوك الإسلامية

تلعب البنوك الإسلامية دوراً مهماً في الاقتصاد، حيث تعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية التي تحرم الفائدة (الربا) وتعتمد على التمويل القائم على المشاركة في الربح والخسارة. ومن أهم فوائد البنوك الإسلامية⁴:

1. تحقيق العدالة المالية: تعتمد على مبدأ الشراكة وتقاسم المخاطر بين البنك والعملاء، مما يحقق عدالة في توزيع الأرباح والخسائر.
2. تعزيز التنمية الاقتصادية: توفر تمويلاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة بطرق متوافقة مع الشريعة، مما يساعد على النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.

¹ محمد يونس، المرجع السابق، ص 307.

² قرآن كريم، سورة التغابن، الآية 17.

³ قرآن كريم، سورة البقرة، الآية 280.

⁴ بن حواشي هشام، تقييم النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية "دراسة حالة الخليج الجزائر AGB وكالة سعيدة"، المرجع السابق، ص 16.

3. الحد من الأزمات المالية: تجنب التعامل بالمضاربات العالية والفوائد الربوية يقلل من مخاطر الأزمات المالية التي تواجهها البنوك التقليدية.
 4. دعم المشروعات الاجتماعية: تساهم في تمويل المشروعات التي تخدم المجتمع، مثل الإسكان والتعليم والصحة، من خلال الصكوك الإسلامية والوقف.
 5. جذب الاستثمارات: توفر خيارات استثمارية آمنة ومتوافقة مع القيم الدينية، مما يجذب المستثمرين الراغبين في الالتزام بمبادئ الشريعة.
 6. تعزيز الاستقرار المالي: لأن معاملات البنوك الإسلامية تعتمد على الأصول الحقيقية، فإنها تقلل من المخاطر الناتجة عن المضاربات المالية.
- باختصار، تساهم البنوك الإسلامية في بناء نظام مالي أكثر استقرارًا وعدالة، مما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الثالث: أهداف البنوك الإسلامية

أولاً- الهدف التنموي:

البنوك الإسلامية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تتماشى معاملاتها المصرفية مع الضوابط الشرعية، وإيجاد البديل لكافة المعاملات لرفع الحرج عن المتعاملين معها، من خلال النواحي التالية:

1- إلغاء الفائدة وتخفيض تكاليف المشاريع وهذا يؤدي إلى تشجيع الاستثمار بالنسبة لفئة الحرفيين وبالتالي خلق فرص جديدة ومنه تتسع قاعدة العاملين والقضاء على البطالة، فيزداد الدخل الوطني.

2- تنمية الوعي الادخاري وتشجيع الاستثمار، وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالب الأفراد والمؤسسات المختلفة.¹

¹ عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، (1418 - 1998)، ص، 144.

3- العمل من أجل المحافظة على الأموال داخل الوطن، وبذلك يزداد الاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.¹

ثانيا - الهدف الاستثماري:

تعمل البنوك الإسلامية على تشجيع عمليات الاستثمار من خلال استقطاب رؤوس الأموال، وتوظيفها في المجالات الاقتصادية وفقا لصيغ التمويل الإسلامية، وتحقيق التقدم الاقتصادي، والعمل على توفير الخدمات والاستشارات الاقتصادية والمالية للحفاظ على الأموال وتتميتها.

ثالثا - الهدف الاجتماعي:

البنوك الإسلامية تعمل على الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين تحقيق الربحية الاجتماعية، وذلك بالجمع بين الأهداف العامة لأي مشروع، وتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال:

- التدقيق في مجالات التوظيف التي يقوم البنك بتمويلها والتأكد من سلامتها وقدرتها على سداد التمويل²
- أن يحقق التوظيف مجالا لرفع مستوى العمالة، وفي الوقت نفسه يسمح عائده بتقديم خدمات اجتماعية لأفراد المجتمع.

¹ محسن أحمد الخضيرى، المرجع السابق، ص، 30

² محسن أحمد الخضيرى، المرجع السابق، ص، 36.

المبحث الثالث: أنواع البنوك الإسلامية مسؤولياتها ومبادئ عملها

يتناول هذا المبحث أنواع البنوك الإسلامية، ويستعرض مسؤولياتها في تقديم خدمات مالية تتوافق مع الشريعة الإسلامية. كما يناقش مبادئ عملها.

المطلب الأول: أنواع البنوك الإسلامية

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية من حيث مجالات نشاطها ومن حيث الملكية إلى عدة أنواع¹:

أ/ من حيث مجالات نشاطها:

- بنوك اجتماعية بالدرجة الأولى: مثل بنك ناصر الاجتماعي إلا أنه يركز على الصفة الاجتماعية والذي تحدد غرضه في توسيع قاعدة التكامل الاجتماعي بين المواطنين.
- بنوك تنمية دولية: هي بنوك إسلامية تتصدى لقضايا التنمية فهدف البنك الإسلامي للتنمية هو دعم التنمية الإقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب.
- بنوك إسلامية تمويلية استثمارية بالدرجة الأولى: هذه البنوك تهتم أساساً بالدور التمويلي والاستثماري للبنك الإسلامي بالإضافة إلى القيام ببعض الخدمات الاجتماعية المصرفية العادية خاصة فيما يتعلق بقبول ودائع مع التفويض بالاستثمار أو بغير التفويض بالاستثمار.
- بنوك إسلامية متعددة الأغراض: هي بنوك تقوم بجميع الأعمال المصرفية والمالية والتجارية والاستثمارية والإنمائية في الداخل والخارج.

¹ شوقي إسماعيل شحاتة، "بعض المفاهيم والمبادئ في الاقتصاد الإسلامي"، (القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية)، مجلة البنوك الإسلامية، العدد 39، 1984، ص 16.

ب/ من حيث ملكيتها:

- بنوك دول وحكومات: حيث يكون البنك الإسلامي مملوك بالكامل لمجموعة من الحكومات أو الدول وهي تعطي خصائص جديدة للبنك ذي الصفة الدولية
- بنوك حكومية مملوكة للدولة بالكامل: أعمال البنك تخضع للنظم والودائع والأجهزة الرقابية ويتبع وزارة من الوزارات ووزارة التأمين والشؤون الاجتماعية ويستمد البنك جزءا من موارده من الوحدات الاقتصادية لقطاع عام وما تخصصه له الدولة سنويا من إعتمادات الموازنة العامة.
- بنوك مملوكة ملكية خاصة: مثل باقي البنوك الإسلامية الأخرى التي تخضع لشكل الشركات المساهمة وتلتزم بقوانين البنوك والائتمان الموجودة في الدولة التي تمارس فيها أعمالها.¹

المطلب الثاني: مسؤوليات البنوك الإسلامية

أولا- عدم التعامل بالفائدة:

عدم التعامل بالفائدة الربوية أخذا وعطاء أهم ما يميز العمل المصرفي الإسلامي، لأن الإسلام حرم الربا بل أن الله تعالى لم يعلن الحرب بلفظها في القرآن إلا على آكل الربا في قوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾² فنظام الفائدة يمثل قيمة الاستغلال للمقرض الذي يجبره على استرداد رأسماله زائد الفائدة مهما كانت حالة المستثمر.

¹ شوقي إسماعيل شحاتة، المرجع السابق، ص17.

² سورة البقرة، الآية 278- 279.

ثانيا - الاستثمار في المشاريع الحلال:

تسعى البنوك الإسلامية للاستثمار في المشاريع التي تحقق النفع للمجتمع وذلك باستعمال أسلوب المشاركة في تمويل مشاريعه التنموية الذي يعتمد على التعاون بين صاحب المال وطالب التمويل في حالة الربح أو الخسارة.

وهذا ما يجعله مميز عن النظام التقليدي، الذي يسعى لتحقيق أعلى سعر فائدة ممكن دون الاهتمام لطبيعة المشاريع التي ستوظف فيما إن كانت نافعة أم ضارة للإنسان.

ثالثا - ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

تربط البنوك الإسلامية بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، ويعتبر هذه الأخيرة أساسا لانحصر على تنمية اقتصادية إلا بمراعاته، وهو بذلك يغطي الجانبين، ولا يفعل كما تفعل البنوك التقليدية، حيث تركز على المشروعات ذات الأرباح الكبيرة، دون النظر لأي اعتبار يخص التنمية الاجتماعية.

المطلب الثالث: مبادئ عمل البنوك الإسلامية

يتميز الفكر المحاسبي بمجموعة من الأسس الثابتة والمستقرة، التي توجه عمل المحاسب سواء في مجال التسجيل أو تحليل العمليات المحاسبية، مما أدى إلى جدل حول مدى ملائمة هذه المبادئ المحاسبية بالنسبة للعمل المصرفي الإسلامي، وأمام البنوك الإسلامية خيارين، أولهما البدء من المبادئ المحاسبية التقليدية والأخذ بمجمل ما جاءت به المنظمات المحاسبية المحلية والدولية، وعلى البنوك الإسلامية أن تأخذ بالأسس التي لا تخالف الشريعة الإسلامية، وتناسب جميع أنشطتها فإنه لا مانع شرعا من الاستفادة بها.¹

¹ شوقي إسماعيل شحاتة، المرجع السابق، ص 18

أما الخيار الثاني وهو ضرورة البدء من الفكر الإسلامي واستنباط القواعد المحاسبية من مصادر الشريعة الإسلامية بصرف النظر عن اتفاقه أو اختلافه مع المبادئ المحاسبية السائدة، أي نقطت البداية من الفكر الإسلامي.¹

و نوجز أهم المبادئ المحاسبية فيما يلي:

1. مبدأ استقلال الذمة المالية:

ويقصد به أن يكون للمشروع شخصية اعتبارية مستقلة عن شخصية أصحابه الطبيعيين، والبنك الإسلامي له ذمة مالية مستقلة ولأصحاب البنك حقوق على هذه الأصول، ومن ثم يصبح للبنك صلاحية الشخص الطبيعي لاكتساب الحقوق والالتزام بالواجبات.²

2. مبدأ الاستمرارية:

و يعتبر هذا المبدأ نتيجة منطقية للمبدأ السابق الذي يفصل بين شخصية الشركاء الطبيعيين وبين شخصية المشروع على افتراض أن البنوك الإسلامية سوف تستمر وأن التصفية حالة استثنائية، وعلى هذا الأساس يتم إعداد الحسابات الختامية.

3. مبدأ السنوية:

البنك يقوم بتقسيم العمليات المحاسبية على فترات دورية تسمى بالفترة المحاسبية أو المالية، أي ضرورة توزيع نفقات وإيرادات البنك خلال فترات محاسبية.

4. التسجيل المقترن بالمستندات:

ويقصد به ضرورة تسجيل الأحداث المالية والاقتصادية في السجلات والدفاتر أولاً بأول مؤرخة باليوم و الشهر والسنة.³

¹ لجنة من الأساتذة والخبراء والاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة، ط1، (1417-1996)، ص، 68

² لجنة من الأساتذة والخبراء والاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، المرجع السابق، ص، 68

³ حسين حسين شحاتة، أصول الفكر المحاسبي الإسلامي، مكتبة التقوى بمدينة نصر مجمع الفردوس، ط2، (1414-1993)، ص73

حيث يتم التسجيل باستخدام المستندات والتحلي بالموضوعية في العمليات المحاسبية.

5. مقابلة النفقات بالإيرادات:

يأخذ الفكر المحاسبي الإسلامي بهذا المبدأ عند قياس نتائج الأعمال، كما أخذ كذلك بأساس المقابلة بين صافي الذمة المالية بين فترتين متتاليتين ومعرفة التغير الذي يمثل كذلك نتيجة النشاط¹

فالبنوك الإسلامية استخدمت هذا المبدأ بشكل مختلف من خلال استخدام صيغ الاستثمار الإسلامية

6. تقويم على أساس القيمة الجارية:

يهدف هذا المبدأ إلى بيان نتائج الأعمال والمركز المالي الصافي للمشروع، وذلك للمحافظة على رأس المال الحقيقي للوحدة الاقتصادية من حيث قوة استبدال العروض التي اقتنيت به وقدرته على الربح والتوسع

وهذا المبدأ يعطي صورة حقيقية للبنك في فترة معينة، بإعداد الحسابات الختامية وتحديد المركز المالي، إلا أن البنوك الإسلامية لا تطبق هذا المبدأ وبقيت محافظة على التقويم على أساس التكلفة التاريخية نظراً لسهولة حسابه وتطبيقه.

7. مبدأ التوحيد والثبات:

يقصد بالتوحيد، توحيد المفاهيم والقواعد المحاسبية بهدف التوصل إلى نتائج صحيحة، وتسهيل إجراء المقارنات أما الثبات يقصد به إشباع نفس القواعد والمفاهيم من فترة إلى أخرى لتحقيق نفس الأغراض المشار إليها²

¹ حسين حسين شحاتة، المرجع السابق، ص 79.

² لجنة من الأساتذة والخبراء الاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية، المرجع السابق، ص 88.

8. مبدأ الحيطة والحذر:

و يقصد به أخذ الخسائر المحتملة والأعباء المتوقعة في الحسبان عند إعداد الميزانية الختامية، والاعتراف بالإيراد ضد مخاطر الخسائر بشكل عام.

9. مبدأ الإفصاح والتبيان:

لا يعترف الإسلام بالتدليس أو الإخفاء أو الغش، وبذلك فهو يقر الإفصاح الكامل عن كل ما يحويه المشروع من أصول والتزامات ونتائج أعمال.¹
فعلى المحاسب أن يوضح البيانات المنشورة بالقدر المناسب كل حسب قدره وظروفه وبالطريقة التي تحمي مصالح متعامليه.

¹ ثناء علي قباني، بعض خصائص الفكر المحاسبي المعاصر، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والمحاسبية الإسلامية،

خلاصة الفصل:

في ختام هذا الفصل، يتبين لنا أن البنوك الإسلامية تمثل نموذجًا فريدًا في النظام المالي العالمي، حيث تسعى إلى تحقيق التوازن بين الربح والعدالة الاجتماعية. لقد استعرضنا المبادئ الأساسية التي تقوم عليها هذه البنوك، مثل تحريم الربا والمخاطر التجارية، وضرورة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

تؤكد التجارب العالمية نجاح البنوك الإسلامية في تلبية احتياجات العملاء من جميع الفئات، مما يعكس قدرتها على الابتكار وتقديم خدمات مالية متنوعة. ومع تزايد الطلب على التمويل الإسلامي، يتوجب على هذه المؤسسات تعزيز الشفافية وبناء الثقة مع العملاء والمجتمعات.

الفصل الثاني:

هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

تمهيد:

تُعَدّ الرقابة الشرعية واحدة من أهم الآليات التي تضمن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية. فهي ليست مجرد إجراء روتيني، بل تمثل ضماناً أساسية لتحقيق العدالة والمصداقية في المعاملات المالية.

في هذا الفصل، سنستعرض مفهوم الرقابة الشرعية وأهميتها، بالإضافة إلى الأدوار التي تلعبها في توجيه الأنشطة المالية بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية. سنتناول أيضاً الهيكل التنظيمي للهيئات الرقابية والآليات المستخدمة لضمان الامتثال.

من خلال فهم ماهية الرقابة الشرعية، يمكننا إدراك كيفية تأثيرها على استدامة وتطور البنوك الإسلامية، مما يساهم في تعزيز الثقة بين العملاء والمجتمع.

المبحث الأول: ماهية الرقابة الشرعية

تُعد الرقابة الشرعية آلية أساسية لضمان توافق العمليات المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية. تشمل الرقابة الشرعية تقييم المعاملات المالية، وإصدار الفتاوى، ومراقبة الالتزام بالمعايير الشرعية، مما يساهم في حماية مصالح العملاء وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: التعريف بالرقابة الشرعية وأهميتها في البنوك الإسلامية

1- الرقابة في اللغة:

الرقابة -بفتح الراء وكسرهما- في اللغة: المراقبة، بمعنى الانتصاب مراعاة لشيء. والمراقب والرقيب: من يقوم بالرقابة. قال ابن فارس: "الراء والقاف والباء أصل واحد مطرد، يدل على انتصاب لمراعاة شيء، ومن ذلك الرقيب وهو الحافظ... والمراقب: المكان العالي يقف عليه الناظر. ومن ذلك اشتقاق الرقبة. لأنها منتصبة".¹

2- الرقابة في الشرع:

لا يختلف المعنى المراد من الرقابة في الشرع عن معناها في اللغة. فقد ورد استعمال هذا اللفظ ومشتقاته في آيات قرآنية متعددة بمعنى الحفظ، كقوله تعالى: {إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ فَارْتَبِعْهُمْ وَاضْطَبِرْ}². ومن أسمائه سبحانه: الرقيب، كما في قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا}³، أي مطلعاً حفيظاً لأعمالكم.

¹ ابن منصور، لسان العرب، مادة رقب، الجزء 6، ص 200.

² القمر: الآية 27

³ النساء: الآية 1

3- الرقابة في الاصطلاح:

تعددت تعريفات الباحثين المعاصرين لمفهوم الرقابة الشرعية. وأشمل تعريف - في نظر الباحث - أن يقال: هي وضع ضوابط شرعية مستمدة من الأدلة الشرعية، ثم متابعة تنفيذها للتأكد من صحة التنفيذ.¹

مفهوم الرقابة: يمكن أن تعرف الرقابة من غير تقييد بأنها النظر في الشيء بغرض حفظه وصيانته². وهو المعنى الدارج في قواميس اللغة العربية لمعنى الرقابة في مادة (رقب) والتي تتضمن: الرصد، والحفظ، والرعاية.

أما الرقابة الشرعية: فيمكن أن تعرف بشكل عام بأنها النظر في عمليات المؤسسات المالية والرقابة لها من المخالفات الشرعية³. وقد بين معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ماهية الرقابة الشرعية وما تتضمنه من أعمال، حيث نص على أن الرقابة الشرعية هي: عبارة عن فحص مدى التزام المؤسسة بالشرعية في جميع أنشطتها، ويشمل ذلك: فحص العقود، والاتفاقيات، والسياسات، والمنتجات والمعاملات، وعقود التأسيس، والنظم الأساسية، والقوائم المالية، والتقارير وبخاصة تقارير المراجعة الداخلية وتقارير عمليات التدقيق التي يقوم بها البنك المركزي والتعاميم⁴.

المطلب الثاني: مفهوم الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

الرقابة الشرعية هي " متابعة وفحص وتحليل كافة الأعمال والتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها الأفراد والجماعات والمؤسسات والوحدات وغيره، للتأكد من أنها تتم وفقاً لأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية وذلك باستخدام الوسائل والأساليب الملائمة والمشروعة، وبيان

¹ ناصر بن سليمان العمر، الرقابة الشرعية على المصارف موقع المسلم، الرقابة الشرعية على المصارف، المشرف العام، الأحد 30 جمادى الأول 1438

² المعجم الوسيط، ج1، ص363

³ رياض الخلفي، أعمال الهيئة الشرعية، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث لهيئات الرقابة الشرعية، 2003، ص 20.

⁴ معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، معيار الرقابة الشرعية، ص 15.

المخالفات والأخطاء، وتصويبها فوراً، وتقديم التقارير إلى الجهات المعنية متضمنة الملاحظات والنصائح والإرشادات وسبل التطوير إلى الأفضل".¹ وهكذا يتبين مدى أهمية ومسؤولية الرقابة الشرعية حيث أن من يتولى هذه المهمة، مسئول أمام الأطراف المعنية (المؤسسات) على وجه الخصوص وكذلك مسئول بواجب اجتماعي وديني، وأهم من ذلك أنه مسئول أمام الله عز وجل وسيحاسب في كل ما يقوم به. ولذلك عليه أن يبذل قصارى جهده في تحقيق المهام وتجنب ارتكاب الأخطاء بقدر الإمكان ويجب عليه ألا يقصر أو يغفل أثناء القيام بمهمته.

المطلب الثالث: أهمية الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

أنها تعتبر أحد أسس نظام المصارف الإسلامية، وكذلك أحد عناصر التمييز عن نظام المصارف التقليدية. وهذا الأمر واضح في المعايير التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أنه لا بد أن يكون لكل مؤسسة هيئة رقابة شرعية² وأن على المصرف التقليدي للتحويل إلى مصرف إسلامي من تكوين هيئة رقابة شرعية وكذلك رقابة شرعية داخلية.³ وينص على ذلك قوانين بعض الدول كما في ماليزيا.⁴ فعدم إتباع القانون يجعل المصرف ملغى بحكم ذات قانونا. وأن هيئة الرقابة الشرعية هي التي تعطي للمصرف الصبغة الشرعية وهذا هو تصور عموم الناس والمتعاملين مع المصارف الإسلامية. فالهيئة تعتبر أيضاً أساس الثقة والتزام الناس في التعامل مع المصارف الإسلامية لأن الهيئة تضمن وتتأكد من أن تصرف المصرف مشروعة وأن المكاسب كلها حلال وبركة.

¹ حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996 م، ص 15.

² هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004، البند 3 من معيار الضبط رقم 1.

³ هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2007، البند 3 من المعيار الشرعي رقم 9.

⁴ Islamic Banking Act 1983، section

فضرورة وجود هيئة شرعية للإفتاء فيما يعرض لإدارات البنك من مسائل تتطلب معرفة الحكم الشرعي فيها.¹ وذلك لعدم الإحاطة بجميع العاملين والإدارة بأحكام الشريعة، وكذلك لتعقيد المعاملات الحالية مما يقتضي أن يحلله ويتفرغ إليه متخصصين من علماء الشريعة ويكون بإمكانهم أيضا الابتكار والإبداع وتطوير المنتجات الجديدة للمصرف مما يتوافق مع متطلبات السوق مع مراعاة الشريعة فيها. ولكن الأهم من ذلك أن وجودها يساهم ويساعد على إيجاد كيانات مالية واستثمارية جادة في تطبيق الشريعة والتأكد من موافقة أعمالها للشرع.²

ومع ذلك، فمهمة التزام المصرف بالشريعة بشكل كلي يلزم أن يقوم بها جميع الأطراف المتعلقة بالمصرف، من بينهم الهيئة والمساهمين والإدارة والعاملين والمتعاملين مع المؤسسة المالية الإسلامية ولأجل ذلك لا بد من وجود فهم واضح ومشارك بينهم حتى لا يضع أي طرف أية عوائق في طريق الأخرى. ولذلك لابد من بيان أن من أهم الشروط لأداء الهيئة واجبها بفعالية هو الموضوعية والاستقلالية وهذا يتطلب التعاون من جميع الأطراف المذكورة سابقا.

المطلب الرابع: أهداف الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

تعرضت العديد من أدبيات المصارف الإسلامية، والخبراء في هيئات الرقابة الشرعية لأهداف ومهام هيئة الرقابة الشرعية:

ويرى د. أبو غدة إن أهداف الهيئة تتمثل في³:

- تحقيق التزام المصرف والمؤسسة بالأحكام والمبادئ الشرعية.
- إيجاد الصيغ والعقود والنماذج المعتمدة شرعاً، بتطوير تلك المتبعة في مجال

¹ انظر لجنة من الأساتذة الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم عمل هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، الجزء الثاني، (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي) 1996م، ص14.

² حمزة عبد الكريم محمد حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، (عمان: دار النفائس) 2006م، ص 37.

³ عبد الستار أبو غدة، الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، حولية البركة .

العدد الرابع . رمضان 1423هـ . نوفمبر 2002م، ص 9

المصارف أو تقديم البدائل الشرعية لها كلما أمكن ذلك.

- إثراء فقه المعاملات المالية بتطوير الصيغ المعروفة واستحداث صيغ ومنتجات جديدة وتطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي.
- التزام العاملين في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية بالأحكام الشرعية الواجب مراعاتها في النشاط المصرفي الإسلامي.
- طمأنة الجمهور من المتعاملين مع المصرف وغيرهم على شرعية النشاط الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.
- وقد أضاف د. أبو غدة¹ لها هدفاً سادساً وهو:
- المساعدة في تأهيل العاملين وتدريبهم، وتطوير البحث في الاقتصاد الإسلامي والعمل المصرفي الإسلامي.
- ويضيف د. فارس من الأهداف التالي:
- التأكد من تصميم النماذج والنظم والسجلات طبقاً للشريعة الإسلامية.

¹ عبد الستار أبو غدة، الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، حولية البركة العدد الأول . رمضان 1420 هـ . ديسمبر 1999. ص 5.

المبحث الثاني: وضع هيئة الرقابة الشرعية البنوك الإسلامية

يتناول هذا المبحث هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، موضحاً مفهومها ودورها في ضمان التزام المعاملات المالية بأحكام الشريعة. كما يستعرض مهام الهيئة وكيفية تشكيلها، مع التركيز على المعايير الأكاديمية والدينية المطلوبة لأعضائها.

المطلب الأول: مفهوم هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية وشروط أعضائها

أولاً- مفهوم هيئة الرقابة الشرعية

تعددت مفاهيم هيئات الرقابة الشرعية بحسب أهدافها، ومجالات عملها، ومهامها، ويكفينا لغرض هذا البحث التعريف الذي أورده معيار الضبط لهيئة المحاسبة والذي ينص على أن هيئة الرقابة الشرعية، هي: جهاز مستقل من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات، ويعهد لها توجيه نشاط المؤسسات المالية الإسلامية، وتكون فتاواها وقراراتها ملزمة للمؤسسة.¹

ثانياً- شروط أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

وفقاً لما جاء في تعريف هيئة الرقابة الشرعية ومهمتها المتمثلة في بيان الحكم الشرعي، والتأكد من التزام المؤسسة به كان لابد من توفر عدة شروط في أعضائها لتحقيق الأهداف السابقة، وقد أشارت إلى أغلبها هيئة المحاسبة والمراجعة، ومن. هذه الشروط ما يلي:

يشترط في أعضاء هيئة الرقابة الشرعية ما يشترط في المفتي ومن أهمها:

- ألا يكونوا من العاملين بالمؤسسة المالية الإسلامية، أو أعضاء بمجلس إدارتها ضماناً لاستقلالهم وعدم التأثير عليهم.
- أن تحدد اختصاصات الهيئة بحيث تكون قادرة على القيام بالرقابة الشرعية على جميع أعمال المؤسسة، وتزويدها بالإمكانات التي تساعد على ذلك.

¹ حمزة عبد الكريم حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص30-33.

- ويجب أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من أعضاء لا يقل عددهم عن ثلاثة، ولهيئة الرقابة الشرعية الاستعانة بمختصين في إدارة الأعمال أو الاقتصاد وغيرهم.
- كما ويشترط في عضو هيئة الفتوى أن يكون متواضعا حسن الخلق ملما بمقاصد الشريعة، على دراية بفقهِ الواقع والسياسة الشرعية وأن تتوافر فيه صفات المفتي ومن بينها أن يكون مسلما عدلا، مكلفا فقيها، على قدر كاف من اليقظة والمعرفة بأحوال الناس وسلوكاتهم، وأن يكون صلبا في دينه لا تأخذه في الحق لومة لائم ولا يتأثر بوعد أو وعيد، وأن يكون على قدر كبير من الورع والزهد ومخافة الله تعالى، وأن يعرف أعراف العبد وعاداته ليعرف قصد المستفتي، وأن يبذل أقصى جهده في أداء مهامه فيتحرى الدقة ووعدهم الإهمال، وأن تتوافر فيه صفات المجتهد وهي¹:

- حفظ وفهم لعلم الفقه وأصوله وأدلته.
- المعرفة الجيدة بالكتاب والسنة وما ورد فيهما مما يتعلق بالأحكام.
- معرفة الأدلة الشرعية من المحمل والمفصل والأمر والنهي والمحكم والمتشابه.
- والناسخ والمنسوخ والعام والمقيد.
- الإحاطة بالحديث وعلومه، ومعرفة ما أجمع عليه الفقهاء.
- معرفة القياس وأدلته وشروطه، ومعرفة اللغة العربية وأساليبها ونحوها وصرفها.

المطلب الثاني: مهام هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية

يعهد لهيئة الرقابة بالمهام الآتية:

- الاشتراك مع المسؤولين بالبنك في وضع نماذج العقود والاتفاقات والعمليات العائدة لجميع معاملات البنك مع المساهمين والمستثمرين والغير . وفي تعديل وتطوير النماذج المذكورة عند الاقتضاء، وفي إعداد العقود التي يزمع البنك إبرامها مما ليس له نماذج موضوعة ممن قبل وذلك كله بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقات والعمليات المذكورة من

¹ إبراهيم علي أمال، المرجع السابق، ص12.

المحظورات الشرعية.

• إبداء الرأي من الناحية الشرعية فيما يحيله إليها مجلس الإدارة أو المدير العام من معاملات البنك.

• تقديم ما تراه مناسباً من المشورة الشرعية الى مجلس الإدارة في أي أمر من الأمور العائدة لمعاملات البنك.

• مراجعة عمليات البنك من الناحية الشرعية للتحقق من تنفيذ مقتضى ما جاء في البنود السابقة.

• تقدم هيئة الرقابة الشرعية دورياً وكلما اقتضى الأمر تقاريرها وملاحظاتهما الى كل من المدير العام ومجلس الإدارة.

• تقدم هيئة الرقابة الشرعية للجمعية العمومية للمساهمين تقريراً سنوياً مشتملاً على رأيها في مدى تمشي البنك في معاملاته مع أحكام الشرع، وما قد يكون لديها من الملاحظات في هذا الخصوص.

• تباشر هيئة الرقابة عملها وفقاً للائحة تقترحها ويصدر بمقتضاها قرار من الجمعية العمومية للمساهمين. ولرئيس الهيئة أو نائبه حق حضور اجتماعات الجمعية العمومية للمساهمين وللهيئة كذلك طلب إدراج أي موضوع في جدول اجتماع أي جمعية عمومية ومناقشته في الاجتماع والاشتراك بخصوصه في المداولات بدون أي يكون لها صوت عند إصدار القرارات.

تتحمل الرقابة الشرعية على عاتقها عدداً كبيراً من المهام ويجدر بنا القول أن سلامة التطبيق الشرعي ليست مسؤولية هيئة الرقابة الشرعية لوحدها، بل إن جميع العاملين مسؤولين عن ذلك أيضاً:¹

¹ فيصل عبد العزيز، فرح الرقابة الشرعية الواقع والمثال المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي لجامعة أم القرى 31 ماي 1-2 جوان 2005، ص37.

- تشرف الهيئة على جميع النواحي الشرعية بالمؤسسة، للتأكد من مطابقة معاملاتها لأحكام الشريعة الإسلامية وفتاوي الهيئة والاعتراض على المخالف منها.
- تقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ ما تصدره من فتاوي وأراء شرعية تداركا لما قد يواجه التطبيق من مشكلات عملية، وهذا ضمن الرقابة اللاحقة أيضا¹.
- تعتبر عمليات المراجعة من أهم ما تقوم به هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية، وتعرف بعمليات الرقابة اللاحقة، وهي تشمل مراجعة كل الأعمال والعمليات والعقود والملفات، وذلك بالتحقق من موجودات المؤسسة ومراجعة الميزانية والحسابات الختامية للتأكد من أن كلها قد أعدت لأحكام الشريعة الإسلامية.
- قيام الهيئة برفع واستقبال التقارير الدورية ثم مناقشتها، حيث تقوم الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية بإصدار تقارير عن العمليات التي قامت بها، حيث أن كلا من المراقب الشرعي والمالي مسؤول أمام المودعين والمساهمين على تقديم تقرير بصحة سير العمل.
- تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات المالية الإسلامية على مستويين، حيث يتضمن المستوي الأول دور المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية الداخلية وهيئة الرقابة الشرعية في تقييم الأداء الاجتماعي، أما المستوي الثاني فيتضمن العلاقة الموضوعية بين المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية الخارجية وهيئة الرقابة الشرعية وأثر هذه العلاقة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات المالية الإسلامية².

¹ رائد جميل جبر ومروان أبو الفضة، تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة على المصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث عشر العدد الثاني جوان 2005، ص:38.

² نفس المرجع، ص39.

المطلب الثالث: تشكيل هيئة الرقابة الشرعية واستقلاليتها في البنوك الإسلامية

أولاً- طريقة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية:

ويمكن تحديد أبرز أوجه الاختلاف من حيث

1. شكل وتكوين الجهة المسؤولة عن الرقابة الشرعية تختلف المصارف الإسلامية

في كيفية تشكيل الجهة المسؤولة عن الرقابة الشرعية، حيث تصنف نماذج التشكيل إلى:

- المصارف التي لا يوجد هيئة رقابة شرعية داخل هيكلها التنظيمي، ولكن يوجد مستشار أو مراقب شرعي. المصارف التي يوجد هيئة للرقابة الشرعية داخل هيكلها التنظيمي، تجتمع على فترات دورية أو عند الطلب أو الحاجة، ولكن لا يوجد مراقب شرعي متواجد بالمصرف طوال الوقت¹.

- المصارف التي يوجد هيئة للرقابة الشرعية داخل هيكلها التنظيمي، إضافة إلى وجود عناصر شرعية متفرغة طوال الوقت في المصرف.
- وجود هيئة رقابة شرعية على مستوى الدولة.

2. عدد الأعضاء: يوجد اختلاف حول العدد النموذجي المفروض للقيام بمهام الرقابة

الشرعية على أكمل وجه. ويرى البعض أن تحديد العدد النموذجي يرتبط بحجم المصرف وأعماله وأنشطته وفروعه.

بالنسبة لعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية هيئة الفتوى: عملت بعض أنظمة المصارف الإسلامية على وضع حد أقصى لعدد الأعضاء، كما وضعت أنظمة أخرى حداً أدنى هو ثلاثة أعضاء وحداً أقصى سبعة، بينما اقتصر بعضها على وجود مستشار شرعي واحد، في حين أن البعض لم يقم بتحديد حد أدنى أو أقصى لعدد الأعضاء. وحددت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عدد الأعضاء بأنه يجب ألا يقل عن ثلاثة، وبذلك نجد أنها لم تضع الحد الأقصى أو العدد الأمثل للأعضاء، وإنما اكتفت بالحد الأدنى.

¹ جامعة المنارة، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط الأداء الشرعي بالمصارف الإسلامية، المحاضرة السادسة، 2022/12/17، ص04.

ويعلل الباحثون ضرورة ألا يقل العدد عن ثلاثة أعضاء لأسباب عديدة منها لمنع التواطؤ، والخصوصية المهام الموكلة إليها، ولضمان تنوع الاختصاصات، بالإضافة إلى ضرورة التواجد في مواقع العمل المختلفة، وكذلك لتحقيق المشورة وتعدد وجهات النظر.

3. تخصصات وصفات أعضاء هيئة الرقابة الشرعية: يتعرض عضو الرقابة الشرعية

أثناء ممارسته لعمله إلى مسائل اقتصادية وقانونية ومحاسبية بالإضافة إلى المسائل الشرعية، ولهذا فقد أجازت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية رقم 1/ في المادة 2/ منه أن تتكون هيئة الرقابة الشرعية من الفقهاء المتخصصين في فقه المعاملات أو من غير الفقهاء على أن يكون من المتخصصين في مجال المؤسسات المالية الإسلامية، وله إمام بفقه المعاملات. كما أجازت المادة 7/ منه للهيئة الاستعانة بمتخصصين في إدارة الأعمال والاقتصاد القانون المحاسبة وغيرهم. كما يجب أن تتوافر في الأعضاء مجموعة من القيم والأخلاق كالصلاح والتقوى الأمانة الصدق، قوة الشخصية، حسن البديهة والإدراك اليقظة العزة والعفة، وغيرها...

ثانياً - استقلالية هيئة الرقابة الشرعية:

يقصد باستقلالية هيئات الرقابة الشرعية مدى قدرة الهيئات الشرعية على إصدار أحكامها وفتاواها الشرعية، وفق ما تقضيه ضوابط الاجتهاد، وما تطلبه شروط الإفتاء دون أن تكون هناك مؤثرات على أعضائها تولد تهمة التبعية أو المحاباة.

تشتمل استقلالية هيئة الرقابة الشرعية على تحقيق الاستقلالية المالية والإدارية لها، مما يساعد على وجود هيئة رقابة شرعية فعالة قادرة على أداء مهامها بعيداً عن أي ضغوط مادية أو معنوية.¹

¹ جامعة المنارة، المرجع السابق، ص 05.

1. الاستقلالية الإدارية: والتي تتوقف على طريقة تعيين وعزل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، وعلى موقعها في الهيكل التنظيمي للمصرف. يتم اختيار أعضاء الهيئات إما عن طريق المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو عن طريق مجلس الإدارة، أو عن طريق الجمعية العمومية بناء على ترشيح من مجلس الإدارة، أو قد يتم من قبل جهة خارجية كالمصرف المركزي.

يرى البعض أنه بالرغم من أن إسناد مهمة اختيار أعضاء الهيئة إلى الجمعية العمومية للمساهمين يعتبر الأكثر تحقيقاً لمبدأ الاستقلالية، إلا أنه يؤخذ عليه بأن ليس جميع أعضاء الجمعية قادرين على الانتقاء والاختيار، وعليه فإن اختيار الأعضاء من قبل الجمعية العمومية وبتركية من مجالس الإدارة يعتبر أكثر تحقيقاً لمبدأ الاستقلالية.

أما بالنسبة لموقع هيئة الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للمصرف: إن هيئة الرقابة الشرعية لا تعمل خارج الهيكل التنظيمي للمصرف، إنما توجد داخله كما هو حال الأجهزة الأخرى ولكن هذا لا يعني أن يكون أعضاؤها من العاملين الذين تسري عليهم العقود واللوائح والقرارات الإدارية الخاصة بالمصرف، ويعود ذلك لخصوصية المهام الموكلة لهم والمتعلقة بضمان التزام المصرف بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية.¹

2. الاستقلالية المالية

تعتبر المعاملة المالية لأعضاء الهيئة الشرعية مثار جدل، وتحمل حساسية بالغة فالبعض يشكك بمصداقية الفتاوى والقرارات الصادرة بحجة أن عضو الهيئة يتقاضى أجراً عليها.

يؤكد البعض على جواز أخذ الأجرة، لأن عمل أعضاء الهيئات لا يقتصر فقط على مجرد الإفتاء، وإنما يشتمل على أعمال أخرى كثيرة، فإن كانت الأجرة لا تحل على الفتوى، إلا أنها لا تحرم على باقي الأعمال. هذا بالإضافة إلى أن الإفتاء في قضايا المعاملات

¹ جامعة المنارة، المرجع السابق، ص 05.

المالية المصرفية يحتاج إلى تفرغ وإلى جهد كبير، وبدون جواز الأجرة، لما أمكن إيجاد العلماء الذين يقومون بهذا الجهد الكبير.

فإذا كان أخذ أجرة أمراً جائزاً، لكن ذلك يجب أن يكون بشروط:

- أن يكون الأجر أو المكافأة مبلغاً مقطوعاً عند التعيين، يقدر تبعاً لإجمالي حضور الأعضاء للاجتماعات الدورية أو غيرها. لكن لا ينبغي أن يكون نسبة من الربح، لأن ذلك قد يثير الشكوك في أن الدافع من قرارات الهيئة هو تحصيل أعلى قدر من الأرباح، بهدف الحصول على أعلى قدر من الأجر.

- ألا تكون عبارة عن رواتب شهرية، وألا تكون سرية، بل يجب أن تظهر في تقارير الميزانية، حتى تتبين حقيقتها فلا تحوم حولها الشيات.

- ولضمان الاستقلال المالي لهيئة الرقابة الشرعية يمكن وضع ميزانية سنوية للهيئة، بحيث تقدر وتصرف دون تدخل الإدارة التنفيذية أو مجلس الإدارة، وإنما تعتمد من قبل الجمعية العمومية مباشرة أو أن تحدد أتعاب أعضاء الهيئة من قبل طرف محايد كوزارة المالية أو المصرف المركزي أو سلطة النقد... الخ¹.

- وقد نصت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معيار الضبط للمؤسسات المالية الإسلامية، أنه يمكن للمساهمين تفويض أمر تحديد أجر أو مكافأة أعضاء الهيئة إلى مجلس الإدارة.

- وهذا قد يؤثر على الاستقلال المالي للهيئة.

¹ جامعة المنارة، المرجع السابق، ص 06.

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل مفهوم الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، حيث تم تعريفها وأهميتها في ضمان الالتزام بالمعايير الشرعية. كما تم استعراض أهداف الرقابة الشرعية ودورها في تعزيز الثقة والشفافية، وتمت مناقشة هيئة الرقابة الشرعية، معرفتها وشروط أعضائها، بالإضافة إلى مهامها في مراجعة الأنشطة المالية. وتم التركيز على تشكيل الهيئة واستقلاليتها، مما يعزز فعاليتها في أداء مهامها.

ومنه يُبرز الفصل دور الرقابة الشرعية كعنصر أساسي لضمان توافق البنوك الإسلامية مع الأحكام الشرعية.

الفصل الثالث:

تجارب دولية في الرقابة الشرعية على الأعمال
المصرفية الإسلامية

المبحث الأول: بنك معاملات إندونيسيا

يعتبر بنك معاملات إندونيسيا من أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في البلاد، حيث يلعب دوراً حيوياً في تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة. يسهم البنك في تعزيز التنمية الاقتصادية ويعمل على جذب العملاء من خلال تقديم حلول مالية مبتكرة وشفافة¹.

المطلب الأول: نشأة بنك المعاملات اندونيسيا

تأسس بنك معاملات إندونيسيا تي بي كي (TBK) بتاريخ 1 نوفمبر 1991م، بمبادرة من مجلس العلماء الاندونيسي وحكومة إندونيسيا، وبدأ عملياته في 27 شوال 1412 هـ الموافق 1 مايو 1992م بدعم كبير من جمعية المثقفين المسلمين الإندونيسية (ICMI) وبعض رجال الأعمال المسلمين، وحاز تأسيس هذا البنك دعم المجتمع، وقدرت أسهم الشركة عند التوقيع على عقد التأسيس بقيمة 84 مليون دولار أمريكي.

في 27 أكتوبر 1994، بعد عامين فقط من التأسيس نجح بنك معاملات إندونيسيا بلقب بنك تداول العملات. وبهذا الاعتراف فقد حاز هذا البنك المكانة الأولى والرائدة بين البنوك الإسلامية في إندونيسيا مع مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات التي يجري تطويرها باستمرار.

وعندما حدثت الأزمة الاقتصادية في العالم تأثرت إندونيسيا من جراء الأزمة المالية التي عصفت بمعظم اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، وانهار القطاع المصرفي الوطني في إطار القروض السيئة في قطاع الشركات، وبلغت نسبة التمويل السيئة أكثر من 60% سجل البنك خسارة قدرها 105 مليارات روبية، ووصلت الأسهم إلى أدنى مستوياتها بقيمة 39.3 مليار دولار أي أقل من ثلث رأس المال المدفوع²

¹ <https://www.bni.co.id/en-us/e-banking/bni-internet-banking>

² أحمد حسين ظاهر زامونة، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بنك معاملات إندونيسيا -رسالة الماجستير -كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج ص99

ورغم ذلك تمكن بنك المعاملات خلال هذه الأوقات الصعبة من الرقى بالبنك في الفترة ما بين عامي 1999 و2002 ونجح في عكس حالة الخسارة إلى ربح بوضع استراتيجية وقيادة قوية والتقييد بتنفيذ عمل البنوك الإسلامية فقام بتعيين إدارة جديدة ورسم خطة لمدة خمس سنوات تتركز على عدم الاعتماد على رأسمال إضافي للمساهمين، وعدم تسريح الموارد القائمة وخفض التكاليف واستعداد الثقة في جميع المعاملات التي يقدمها البنك بفعل الإدارة الجديدة مما أدى إلى الدخول في حقبة جديدة والنمو في عام 2004.

علما بأن بنك المعاملات يقدم الخدمات لأكثر من 2.5 مليون عميل من خلال 275 منفذ تجزئة منتشرة في 33 اقليما في إندونيسيا. ويدعم شبكة BMI أيضا من قبل تحالف مكون من أكثر من 4000 مكتب آخر على الإنترنت SOPP في عموم إندونيسيا، 32000 جهاز صراف آلي، و95000 خصم بمعاملات التجار.

ويعتبر البنك الإسلامي حالياً البنك الوحيد الذي فتح فروع BMI في الخارج، وتحديدا في كوالالمبور عاصمة ماليزيا، لتحسين إمكانية الوصول إلى العملاء في دولة ماليزيا، وأكثر من 2000 جهاز صراف آلي في ماليزيا ويعتبر كأول بنك شرعي، ويلتزم بنك المعاملات لتقديم الخدمات المصرفية المنسجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد حصل على تقدير الالتزام من قبل الحكومة الماليزية، ووسائل الإعلام والوكالات الوطنية والدولية والمجتمع على نطاق أوسع من خلال أكثر من 70 جائزة مرموقة من قبل BMI .

كما حصل شهادة بأنه أفضل بنك إسلامي في إندونيسيا عام 2009 من مجلة أخبار التمويل الإسلامي (كوالالمبور)، وأفضل مؤسسة مالية إسلامية في إندونيسيا عام 2009 من جلوبال فاينانس (نيويورك) فضلا على جائزة أفضل بيت تمويل إسلامي في إندونيسيا عام 2009 من قبل ألفا جنوب شرق آسيا (هونج كونج)¹

¹ أحمد حسين ظاهر زامونة المرجع السابق.

لقد كان لبنك معاملات إندونيسيا دور فعال في تثقيف العملاء في محال المنتجات المصرفية الإسلامية وأصبح أحد البدائل بالنسبة للعملاء في هذا القطاع في إندونيسيا التي تتعامل وتطبق القواعد الإسلامية في المجال المصرفي، ولقد قام البنك مؤخراً بإعادة هيكلة نفسه استراتيجياً ليتناسب مع متطلبات وتطلعات السوق الإندونيسي من خلال تحديث رسالة الماركة التجارية وثقافة الخدمات الخاصة به وتعزيز نظام تكنولوجيا المعلومات الخاص به، وبالتالي تحديث طريقة العملاء، لذلك فبنك معاملات إندونيسيا يعد أكبر بنك إسلامي التفاعل مع مستقل في إندونيسيا يلعب دوراً في تسريع الصناعة المصرفية الإسلامية الإندونيسية وزيادة الامكانيات الاقتصادية للدولة¹.

المطلب الثاني: نظام الرقابة الشرعية في بنك معاملات إندونيسيا.

1- واقع الرقابة الشرعية في بنك معاملات اندونيسيا:

ما يتعلق بنظام الرقابة الشرعية المعمول به في بنك معاملات اندونيسيا ومن خلال التطوير المطروح يمكننا تحسس نظام الرقابة الشرعية على بنك معاملات بإندونيسيا من خلال ما يلي:

وإن نظام الرقابة الشرعية المتبع في بنك معاملات اندونيسيا هو مستنبط من القانون رقم 21 في الصادر من مجلس العلماء الإندونيسي سنة 2008 م وينص هذا القانون على عدة بنود مفصلة على البنوك والمؤسسات المالية،² وهو يعتبر كالستار على المراقب الشرعي في بنك معاملات اندونيسيا لي خصوصاً في كل البنوك الإسلامية وخصوصاً بنك معاملات وفي تحت هذا القانون يوجد العديد من المعلومات وهو صدر من البنك المركزي الإندونيسي وكان

¹ أحمد حسين ظاهر زامونة، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بينك معاملات إندونيسيا - رسالة الماجستير - كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج 2015 ص 102.

² أحمد حسين ظاهر زامونة، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بينك معاملات إندونيسيا - رسالة الماجستير - كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج 2015، أكمل برهان الدين الاتصال الهاتفي (مالانج، 28 أبريل 2015)، ص104

رقم القانون -11/2009-33 - بأسم BBI-gcd. ونأتي لوضع النظام الشائع للعمل الرقابي في بنك معاملات فيما يلي:

- أن هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات مسئولة عن تكوين وإبداء الرأي حول مدى التزام البنك بالنواحي الشرعية في جميع معاملاته.
- تعمل الرقابة الشرعية على المصارف معاملات في جميع البنوك وخصوصاً في بنك معاملات اندونيسيا دون معوقات وتدخلات خارجية تعيق عملها.

2- آلية الرقابة الشرعية في بنك معاملات وتكاملها مع نظم الرقابة:

يستدعي الأمر وضع إجراءات عملية تترجم آلية هذه الرقابة من بينها ما يلي:¹

- تخطيط إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات:

ويعني هذا التخطيط رسم خطة الرقابة بصورة تنظر إلى عمق العمليات التي يمارسها البنك الإسلامي معاملات، وهذا العمق يتجلى في فهم طبيعة العملية المصرفية المراد تنفيذها من حيث الحجم والنوع والآثار المترتبة عليها والأطراف المتعاملة، وهل هي عملية خارجية أو عملية داخلية، أن الفهم الموضوعي للعملية المصرفية يضعها في بنك معاملات اندونيسيا في مدار التساؤل من حيث حلية التعامل من عدمه وفقاً للضوابط الشرعية وفي ضوء الآراء الفقهية المختلفة التي تطرقت لعمليات سابقة أن وجدت وبخلاف ذلك البحث والتقصي لاستنباط رأي سواء بالقبول لعدم وجود ما يشير إلى حرمة التعامل أو رفضها لأنها تخالف نصاً صريحاً أو مؤولاً فيه وجه مخالفة لأحكام الشريعة الغراء من خلال استشارة ذوي الاختصاص مصداقاً لقوله تعالى: "..... وشاورهم في الأمر"²

¹ أحمد حسين ظاهر زامونة، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بينك معاملات إندونيسيا - رسالة الماجستير - كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج 2015 - كمل برهان الدين الاتصال الهاتفي (مالانج، 28 أبريل 2015)، ص104.

² سورة آل عمران 159

- تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات وإعداد أوراق العمل ومراجعتها:

إن تنفيذ إجراءات الرقابة الشرعية في بنك معاملات يحتاج إلى خطوات مدروسة مبنية على الدقة والوضوح وعدم اللبس، ويمكننا في هذا المجال تلخيص أهم هذه الإجراءات:

- قياس مدى معرفة العاملين في بنك معاملات الإسلامي بأحكام الشريعة ولو في خطوطها العريضة وخاصة أولئك الذين على تماس مع الجمهور المتعامل، حيث أن هذه المعرفة لها منافع عدة من بينها سهولة تنفيذ العمليات المعرفة لها منافع عدة من بينها سهولة تنفيذ العمليات وسرعتها خاصة إذا مرت على الموظف المختص
- عمليات مشابهة اخذ بها الرأي الشرعي، وبخلاف ذلك قد يحول التردد بالتنفيذ لعدم المعرفة إلى عرقلة العملية أو التباطؤ في الانجاز الذي يتماشى وطبيعة العمل المصرفي في ظل ظروف المنافسة وتكنولوجيا المعلومات.

• التأكد من أن جميع العمليات المصرفية المنفذة أو المطلوب تنفيذها في بنك معاملات موافقة للآراء هيئة الرقابة الشرعية وأنها تدور في دائرة الشريعة الإسلامية.

• أن التعليمات والتقارير الصادرة من إدارة بنك معاملات كانت متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية في إطارها العام وأنها لم تقم البنك في دوامة عمليات مشكوك فيها.¹

- هناك تنسيق بين هيئة الرقابة الشرعية والجهات الرقابية الأخرى مثل دائرة التدقيق الداخلي ومراقب الحسابات الخارجي عن الكيفية التي تمرر بها العمليات المصرفية في بنك معاملات والتأكد من صحتها.

- توثيق النتائج وإعداد التقارير

إن توثيق وتنفيذ الإجراءات التي اتبعتها هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات في أوراق عمل كاملة بحيث يمكن الرجوع هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات في أوراق عمل كاملة بحيث يمكن الرجوع إليها بسهولة، حيث يعتبر ذلك بمثابة دليل عمل للتقرير عما

¹ أحمد حسين ظاهر زامونة، المرجع السابق، ص 105

آلت إليه الممارسات العملية وتشخيص المعوقات وطرق ملاقاتها أن تكررت وعادة أن مثل هذه الأمور تتضمنها تقارير هيئة الرقابة الشرعية التي ترفع إلى أعلى جهة إدارية في البنك وهي مجلس الإدارة إضافة إلى التقارير التي ترفع إلى الجهات التنفيذية في بنك معاملات.

- مدى مساهمة البنك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التأكد من حسن استخدام العناصر اللازمة للتشغيل وهي المال والجهد والوقت.
- مقارنة النتائج والمنافع التي حصل عليها البنك أو التي سيحصل عليها مستقبلا وهي تتأطر بإطار شرعية التعامل.

اتضح كذلك أن قيام الرقابة الشرعية في بنك معاملات بهذا الدور الوقائي له أهميته في تمشية العمل بالبنك وأن تكون الأطراف المتعاملة على بينة من أمرها وفقا للقاعدة الفقهية " لا ضرر ولا ضرار " كما أن الأمر في هذا الصدد يشكل حماية ذاتية لمصادر التمويل في البنك.¹

المطلب الثالث: اختصاص الهيئة الشرعية ببنك معاملات اندونيسيا: ²

هذا ليس من اختصاصات الهيئة العليا وإنما يكون لها الاختصاص في الآتي:

- ان دراسة العقود وضع المعايير والضوابط الشرعية للتعاملات المالية، ويكون لهيئات الرقابة الاجتهاد فيما لا يتعارض مع هذه المعايير.
- وضع المعايير التنفيذية المنظمة لعمل هيئات الرقابة الشرعية، بما في ذلك آليات تعيين الأعضاء، وعددهم، وغير ذلك.
- وضع معايير المراجعة والتدقيق الشرعي (الرقابة الداخلية).
- الإشراف على عمليات تحول المؤسسات المالية التقليدية إلى مؤسسات مالية إسلامية.
- إصدار القرارات الشرعية فيما يُحال إليها من موضوعات مالية من الجهات المختلفة.
- أن ينص في النظام الأساسي لأي مؤسسة مالية على التزامها بالضوابط الشرعية وقرارات هيئة الرقابة الشرعية بالبنك.

¹ أحمد حسين ظاهر زامونة، المرجع السابق، ص116.

² المرجع نفسه، ص118

أولاً- فيما يتعلق بتعيين عضو هيئة الرقابة الشرعية:

- أن يكون لديه الكفاءة في العلم الشرعي والمقدرة على الاستنباط والخبرة بما يؤهله للإفتاء في القضايا المالية المعاصرة.
- أن يكون مستقلاً وظيفياً عن المؤسسة المالية.
- ج. أن يكون تعيينه بقرار من أعلى سلطة في المؤسسة المالية وهي: مجلس العلماء الإندونيسي.

ثانياً - فيما يتعلق بتعيين المراقب الشرعي الداخلي:

- أن يكون لديه التأهيل العلمي والخبرة المناسبة لشغل هذه الوظيفة.
- لا يتم تعيينه أو عزله إلا بموافقة هيئة الرقابة الشرعية بالبنك؛ لتجنب
- أي ضغوط يمكن أن تؤثر على عمله الرقابي.¹

ثالثاً - فيما يتعلق بفتاوى هيئة الرقابة الشرعية ببنك معاملات:

- الحرص على موافقة القرارات والمعايير الصادرة من هيئات الاجتهاد الجماعي، وبالأخص قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومعايير هيئة المحاسبة الجماعي، وبالأخص قرارات مجمع الفقه الإسلامي الدولي، ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الشاذة.
- يجب على هيئة الرقابة ببنك معاملات اندونيسيا تجنب الأخذ بالأقوال تخالف نصاً صريحاً من الكتاب أو من السنة الصحيحة أو إجماعاً، كما يجب على الهيئة ألا تتبنى قولاً لم تسبق إليه، ويحسن عرض القضايا المستجدة المشكلة على المجامع الفقهية قبل البت فيها.
- يجب أن تكون جميع عقود المؤسسة المالية مجازة من هيئة الرقابة الشرعية بالبنك بصورتها النهائية، ولا تكتفي الهيئة بإجازة الهيكل العام للعقد.

¹ أحمد حسين ظاهر زامونة، المرجع السابق، ص 119

رابعاً - فيما يتعلق بأعمال الرقابة الداخلية:

- يجب إنشاء جهاز رقابة شرعية داخلية وتزويده بعدد كاف من المراقبين المؤهلين تأهيلاً مناسباً، وعدم الاكتفاء بإسناد الرقابة الشرعية إلى المراجعة الداخلية أو إلى المراقبة الخارجية التي تقوم بها هيئة الفتوى.¹
- أن تكون مكانة الرقابة الشرعية الداخلية في الهيكل التنظيمي للمؤسسة كافية لإنجاز مسؤولياتها، وألا ينخفض المستوى التنظيمي للرقابة الشرعية الداخلية عن مستوى إدارة المراجعة الداخلية.
- تمكين المراقبين الشرعيين من الاطلاع على المستندات والوثائق التي تتطلبها العمل الرقابي.
- اعتماد معايير للرقابة الشرعية تلزم بها المؤسسة وتعتمد من قبل هيئة الرقابة الشرعية بالبنك تضمن السياسات الإجرائية لعمل المراقب الشرعي، ويراعى في صياغتها الإفادة مما توصلت إليه العلوم الإنسانية المعاصرة في مجال الرقابة المالية.
- تفعيل تقارير الرقابة الشرعية ويراعى فيها الإفصاح والحياد، وأن يكون إعدادها وصياغتها وفق الأطر الفنية المعتمدة، ويجب أن تغطي هذه التقارير جميع الأعمال التي قام بها البنك.
- تدريب وتنقيف العاملين في المؤسسة المالية بالمفاهيم والضوابط الشرعية، وبالأخلاقيات التي يجب على المسلم التحلي بها في معاملاته، وغرس الرقابة الذاتية في أنفسهم بمراقبة الله تعالى أولاً والحرص على أداء الأمانة على الوجه الشرعي الصحيح.²

¹ أحمد حسين ظاهر زامونة، المرجع السابق، ص120

² المرجع نفسه، ص122

المطلب الرابع: شروط قبول توظيف المراقب الشرعي في هيئة الرقابة الشرعية في معاملات.

ان الطرق المتبعة لقبول المراقب الشرعي الجديد في هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات يجب ان توفير فيه الشروط التالية:

- لابد من اجراء امتحان اينترفيو" لتأكد من ان الشخص الراغب في العمل في هيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات تتوفر فيه الصفات الأساسية والصفات العلمية وكذلك الصفات السلوكية وبالإضافة الى هذا يجب أن يكون ملم بالصفات الشرعية لأعمال الرقابة.

- أن يكون ذو فقه في المعاملات المالية، ويشترط فيه معرفة آيات الأحكام وأحاديثها والناسخ والمنسوخ وصحيح الحديث وضعيفه ومسائل الإجماع والقياس وعلوم اللغة العربية ودلالات الألفاظ والمقاصد الشرعية.

- العامل بهيئة الرقابة الشرعية في بنك معاملات يجب ان تتوفر فيه صفات الصدق والامانة لأنه يعتبر الحاكم والمقيم والقاضي والمحاسب والإداري على المصارف معاملات والامانة من أعظم وأصعب الأمور الدينية، وأستدلاً بما جاء في قول الله عز وجل: (إنا عرضنا الأمانة على السماوات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان إنه كان ظلوماً جهولاً).¹

¹ سورة الأحزاب 72

المبحث الثاني: البنك الراجحي بالسعودية

يُعتبر البنك الراجحي واحداً من أبرز المؤسسات المالية الإسلامية في السعودية، حيث يتمتع بتاريخ طويل من الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: نبذة تعريفية مصرف الراجحي:

مصرف الراجحي اسم عريق وتاريخ أصيل في عالم المال والأعمال في المملكة العربية السعودية والعالم، ينطلق ضمن مبادئ ثابتة في خدمة الوطن والمواطن والمساهمة في دفع عجلة البناء والتطور من خلال الالتزام بتقديم الخدمات المصرفية الشرعية المتطورة. ويحكم المصرف في تعاملاته المصرفية والاستثمارية أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

ويدار المصرف من خلال تنظيم إداري يشمل الإدارة العامة بالرياض وإدارات إقليمية (الوسطى والغربية والشرقية والقصيم وحائل والمدينة والشمالية والجنوبية).

بدأ النشاط المصرفي والتجاري للراجحي قبل أكثر من خمسين عاماً، وفي عام 1978م تم دمج المؤسسات الفردية تحت مسمى شركة الراجحي للصيرفة والتجارة، وفي العام 1987م تحولت إلى شركة مساهمة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (59) تاريخ 29/06/1987 وأعلنت شركة الراجحي المصرفية للاستثمار شركة مساهمة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم (1398) تاريخ 14/11/1988.

وتتمثل أغراض المصرف في مزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية وفقاً لعقد تأسيسه ونظامه الأساسي ولأحكام نظام مراقبة البنوك وقرار مجلس الوزراء، ويقوم المصرف بمزاولة الأعمال المصرفية والاستثمارية لحسابه أو لحساب الغير داخل المملكة وخارجها⁽¹⁾.

¹ عن مصرف الراجحي، المجموعة الشرعية، شهود يوم 2025/05/18، على الساعة 11:15، على الموقع

المطلب الثاني: مبادئ هيئة الرقابة الشرعية في بنك الراجحي وأهميتها

أولاً- مبادئ هيئة الرقابة الشرعية في بنك الراجحي¹

يلتزم مصرف الراجحي لمبادئ الأحكام الشرعية ومراعاتها في جميع معاملاته المصرفية، ولتحقيق ذلك تم إنشاء هيئة شرعية مستقلة معتمدة من الجمعية العامة تشرف على جميع تعاملات المصرف ومراقبتها، والتي تعد إحدى أهم معايير الجودة التي حرص عليها المصرف في منتجاته وخدماته المقدمة لعملائه. وتشمل المبادئ الشرعية للمصرف ما يلي:

- تطبيق قرارات الهيئة الشرعية على جميع أجهزة المصرف وإداراته.
- تهدف الهيئة الشرعية إلى الإشراف على جميع معاملات المصرف الدولية والمحلية وفق أحكام الشريعة.
- تنفيذ قرارات الهيئة الشرعية ترجع تحت نطاق مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.
- لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد مراجعة من الهيئة الشرعية، شاملاً الاتفاقيات، والنماذج، والعقود، وغيرها حيث بلغ عدد قرارات الهيئة الشرعية منذ نشأتها 1216 قراراً.
- يُمنع مخالفة أي قرار من قرارات الهيئة الشرعية
- تتم مخالفة من لم يلتزم بقرارات الهيئة الشرعية كتقديم منتج أو خدمة دون موافقتها.
- العمل على تطوير الصيغ والعقود بما يحافظ على سلامة التعاملات المصرفية من الناحية الشرعية.
- نشر الوعي الإسلامي في الأعمال المصرفية والاستثمارية بالوسائل المناسبة.
- تتم مراقبة أعمال المصرف من الناحية الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها من قبل جهاز إدارة الرقابة الشرعية المرتبط بالهيئة، وما تراه الهيئة ممن يصلح لهذه المهمة.

¹ عن مصرف الراجحي، المجموعة الشرعية، شوهذ يوم 2025/05/18، على الساعة 11:15، على الموقع www.alrajhibank.com.sa

- العناية باختيار العاملين في المصرف والاهتمام المستمر بالتدريب الشرعي لمنسوبي المصرف

- العمل بما يضمن سلامة تطبيق القرارات الشرعية ويسهل الرقابة عليها

ثانياً- أهمية هيئة الرقابة الشرعية في بنك الراجحي

- إن الرقابة الشرعية ذات أهمية بالغة للمصارف الإسلامية لأكثر من سبب، من أبرزها:
- إن الأساس الذي قامت عليه المصارف الإسلامية المعاصرة هو تقديم البديل الشرعي للمصارف الربوية غير المشروعة، ولا يخفى على أحد أن الرقابة الشرعية ضرورة حيوية للمصارف الإسلامية، فهي الجهة التي تراقب وترصد سير عمل المصارف الإسلامية والتزامها وتطبيقها في معاملاتها للأحكام الشرعية.
- عدم الإحاطة بقواعد المعاملات الإسلامية من قبل جميع العاملين في المصارف الإسلامية.
- في هذا الوقت الذي تعقدت فيه الصور التجارية، وانتشرت أنواع جديدة من المعاملات التجارية كبطاقات الائتمان، والحسابات بأنواعها، والتجارة الإلكترونية التي لا يوجد لها أحكام في المصادر الفقهية القديمة، وإن وجدت الأحكام فإن المصرفيين القائمين على النشاط المصرفي غير مؤهلين للكشف عنها بأنفسهم.
- إن العمليات المصرفية في الاستثمار والتمويل بالذات تحتاج إلى رأي من هيئة الفتوى؛ نظراً لتمييز هذه العمليات بالتغير وعدم التكرار مع كل حالة أو عملية أو مشروع يموله المصرف، ومن ثم فالعاملون في النشاط الاستثماري يجب أن يكونوا على اتصال مستمر مع الرقابة الشرعية؛ لأنهم دائماً بحاجة إلى الفتيا في نوازل وواقعات تواجههم أثناء عملهم.¹

¹ محمد أمين علي القطان، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حمزة عبد الكريم حماد ص6، والرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية. ص8.

- إن وجود الرقابة الشرعية في المصرف يُعطي المصرف الصبغة الشرعية، كما يُعطي وجود الرقابة ارتياحا لدى جمهور المتعاملين مع المصرف.
- ظهور كيانات مالية واستثمارية غير جادة تنص نظمها الأساسية وقوانين إنشائها على أنها تعمل وفقا لأحكام الشريعة، دون وجود رقابة تكفل التحقق من ذلك.¹

المطلب الثالث: السياسات الشرعية في بنك الراجحي

تلتزم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار منذ إنشائها بتطبيق أحكام الشرع ومراعاة مقاصد التشريع في جميع معاملاتها، ولتحقيق ذلك أنشأت هيئة شرعية يعتمد تكوينها وتقر لائحته من قبل الجمعية العمومية، وهي مستقلة عن جميع إدارات الشركة، وتخضع جميع تعاملات الشركة لموافقتها ومراقبتها. هذا الالتزام يعتبر أهم معايير الجودة التي تحرص عليها الشركة في منتجاتها وخدماتها المقدمة لعملائها. يلتزم جميع القيادات والعاملين بالشركة بهذه السياسة وفق ما ورد في نظام الشركة وقراراتها.

أولاً- تطبيق القواعد والتعليمات:

- قرارات الهيئة الشرعية ملزمة لجميع أجهزة الشركة وإداراتها.
- تطبيق قرارات الهيئة الشرعية مسؤولية الإدارات التنفيذية على مختلف مستوياتها.
- لا يقدم أي منتج أو خدمة إلا بعد إقراره من الهيئة الشرعية.
- لا يجوز الإقدام على إجراء مخالف لأي قرار من قرارات الهيئة الشرعية مطلقاً.
- الإقدام على مخالفة أي قرار من قرارات الهيئة الشرعية بأي شكل، أو مخالفة إجراء شرعي قائم، أو تقديم منتج أو خدمة دون إجازته من الهيئة؛ حيث يعتبر كل ذلك مخالفة تستوجب الجزاء في حق مرتكبها.

¹ وهبة الزحيلي، المصارف الإسلامية (الحلقة الثانية) مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد (199)، ص31

- تقوم الهيئة بمراقبة أعمال الشركة من الناحية الشرعية ومتابعة تنفيذ قراراتها، وبإشراف ذلك جهاز إدارة الرقابة الشرعية المرتبط بالهيئة، ومن تراه الهيئة ممن يصلح لهذه المهمة.
- تعمل الهيئة على تطوير الصيغ والعقود بما يتفق مع قواعد الشريعة ويحقق مقاصدها، وذلك في جميع معاملات الشركة المحلية والدولية.
- نشر الوعي بالأعمال المصرفية والاستثمارية الإسلامية عبر الوسائل المناسبة.
- العناية باختيار العاملين في الشركة لا سيما القيادات ممن يملكون الرغبة في توجه الشركة والاستعداد لتنفيذ سياساتها، والاهتمام بتدريب منسوبي الشركة في مجال المصرفية الإسلامية.
- تعمل الهيئة الشرعية جاهدة بما يضمن سلامة تطبيق القرارات الشرعية ويسهل الرقابة عليها من خلال إصدار الأدلة المناسبة، ومن أبرزها دليل الرقابة الشرعية، ودليل الضوابط الشرعية لأنشطة الشركة وإجراء العمل بها. (أهم قرار 317)¹

ثانياً - أهداف الهيئة الشرعية:

خلال اجتماع الجمعية العمومية الحادية عشرة المنعقد بتاريخ 15/03/1999م تم اعتماد لائحة الهيئة الشرعية التي جاء فيها النص على أن الهيئة الشرعية تهدف إلى التحقق من امتثال أحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملات الشركة، والنصح والتوجيه لها بما يحقق مقاصد الشرع الحنيف.

ثالثاً - نطاق عمل الهيئة الشرعية:

خلال اجتماع الجمعية العمومية الحادية عشرة المنعقد بتاريخ 15/03/1999م تم اعتماد لائحة الهيئة الشرعية التي جاء فيها النص على أن جميع معاملات الشركة تخضع لموافقة الهيئة الشرعية ومراقبتها، وأن قرارات الهيئة ملزمة للشركة.

¹ عن مصرف الراجحي، المجموعة الشرعية، شهود يوم 2025/05/18، على الساعة 11:15، على الموقع www.alrajhibank.com.sa

رابعاً - قرارات الهيئة الشرعية:

بلغ - بفضل الله- عدد قرارات الهيئة الشرعية منذ نشأتها حتى تاريخ 1430/03/01هـ أكثر من (902) قرار أجازت فيها الهيئة عدداً من العقود والاتفاقيات والنماذج والمنتجات، وعالجت جملة من الملحوظات، وأجابت عن عدد من الاستفسارات الموجهة من إدارات وعملاء المصرف.

وقد وافقت الجمعية العمومية للشركة على إنشاء الهيئة الشرعية وتسمية أعضائها، وإجازة منهج عملها، فأصبح لزاماً على الإدارة التنفيذية لشركة الراجحي المصرفية للاستثمار - بجميع مستوياتها- أن تسعى لتحقيق الأغراض التي من أجلها أنشئت الشركة، متقيدة في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها.

ترفع اللجنة التنفيذية تقاريرها للهيئة الشرعية. وهي تتكون من ثلاثة أعضاء: اثنان منهم أعضاء في الهيئة والثالث من السكرتير العام للهيئة. تعين الهيئة الشرعية أحد أعضاء اللجنة التنفيذية كرئيس للجنة وتمنحه الصلاحيات وتوليه مهام قيادة هذه اللجنة.

وقد أصدرت الهيئة الشرعية قواعد خاصة تحدد الصلاحيات والمهام المناطة باللجنة التنفيذية، وأهمها: الاطلاع بمهام حاكمية الشريعة، وتعيين المسؤولين عن هذه المهمة، ودراسة القضايا المقدمة للهيئة الشرعية ومراقبة المنتجات المستحدثة قبل عرضها على الهيئة الشرعية للموافقة عليها.¹

¹ عن مصرف الراجحي، المجموعة الشرعية، شهود يوم 2025/05/18، على الساعة 11:15، على الموقع www.alrajhibank.com.sa

المبحث الثالث: بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري من المؤسسات الرائدة في مجال التمويل الإسلامي في الجزائر، حيث يقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية المتوافقة مع الشريعة. كما يسعى البنك لتعزيز ثقافة العمل المصرفي الإسلامي في البلاد.

المطلب الأول: نشأة بنك البركة الجزائري:

تعود فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري إلى سنة 1984، حيث تم الاتصال بين الجزائر ممثلة في "بنك الفلاحة والتنمية الريفية" BADR وشركة "دلة البركة القابضة الدولية" وهي مجموعة مصرفية سعودية مقرها مملكة البحرين تقدم خدمات مالية إسلامية وتمتلك عدد من البنوك والفروع الدولية¹.

ونجم عن الاتصال الأولي تقديم مجموعة دلة البركة "قرض مالي للجزائر قيمته 30 مليون \$ خصص لتدعيم التجارة الخارجية، وفي سنة 1986 قامت مجموعة دلة البركة المصرفية "بعقد ندوتها الرابعة بالجزائر العاصمة أين بدأت تتبلور فكرة إنشاء بنك مشاركة في الجزائر. وتجسدت الفكرة، وانطلق نشاط البنك اعتبارا من تاريخ 20 ماي 1991، تحت اسم بنك البركة الجزائري².

عرّف الشيخ صالح عبد الله كامل *بنك البركة الجزائري على أنه: "بنك إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وإعطاءً. ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية."

¹ بن منصور عبد الله ومرابط سليمان، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، مداخلة في: الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المياريبة، الجزائر، جامعة فرحات عباس، 25-28 ماي 2003، ص 5-6.

² Nasser hideur، "Le Banking Islamique En Algérie، Vingt Ans Apres"، les cahiers de la finance islamique، n spécial 2013، pp.6-7

وفي إطار القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي نشأ بنك البركة بمقتضاه، يقوم بنك البركة الجزائري بكل العمليات المصرفية المقررة بموجب القانون، من قبول الودائع ومنح الائتمان وتسيير وسائل الدفع.¹

ويُعتبر بنك البركة الجزائري بنكا تجاريا وفق القانون الجزائري، وبنك استثمار وفق المادة الثالثة من قانونه الأساسي، فهو يجمع بين الصفتين التجارية والاستثمارية، التي تمنحانه القيام بالوظائف التقليدية للمصارف التجارية، والقيام بالأنشطة الاستثمارية حسب مفهوم بنك الأعمال.²

تأسس بنك البركة الجزائري برأسمال مختلط قدره 500 مليون دج مقسمة بالتساوي على 500.000 سهم، موزعة مناصفة بين " بنك الفلاحة والتنمية الريفية، "BADR وشركة دلة البركة القابضة الدولية".³

وعقب إصدار الأمر 03-11 الذي انجر عنه رفع رأسمال البنوك إلى حد أدنى قدره 2,5 مليار دج، قام بنك البركة الجزائري خلال سنة 2005 برفع رأسماله الاجتماعي ليصل إلى هذه القيمة. ونجم عنه تغيير في توزيع حصص رأس المال على المساهمين. إذ أصبحت: 55.90% لصالح مجموعة البركة المصرفية و 44.10% لصالح بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي حافظ على نفس النسبة بعد عملية رفع رأس المال الاجتماعي مرة أخرى سنة 2009 إلى 10 مليار دج.⁴

¹ عبد السلام حططاش/حمزة شودار، أثر الرقابة القانونية على أداء بنك البركة الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية»، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد الثامن، السنة الثامنة 2017، ص 287.

² فرج الله أحلام، حمادي مورا، اشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي بنك البركة الجزائري نموذجا، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية الادارية المجلد، 06 العدد - 03 ديسمبر 2019، ص 33.

³ نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23 افريل 2003، ص 9.

⁴ عبد السلام حططاش/حمزة شودار، المرجع السابق، ص 287.

يقع المقر الرئيسي لبنك البركة الجزائري بالجزائر العاصمة، ويشرف على 30 فرعاً مصرفياً حتى نهاية سنة 2016 موزعة على أهم المدن الجزائرية¹.

المطلب الثاني: الرقابة الشرعية في بنك البركة الجزائري:

أولاً- تعريف هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة

تتكون هيئة الرقابة الشرعية من 05 خمسة أعضاء يتم اختيارهم من بين الفقهاء المتخصصين في المعاملات المالية والاقتصادية الحائزين على المؤهلات العلمية، الخبرة اللازمة والمتمتعين بسمعة جيدة في مجال شارات والفتاوى التي يقدمونها تتحدد مدة عضوية هؤلاء بـ 03 ثلاثة سنوات قابلة للتجديد، تنتخب هيئة الرقابة الشرعية من بين أعضائها رئيساً للهيئة ونائباً له ليقوم بمهام الرئيس أثناء غيابه، تسريحه أو استقالته، يتم تعيين أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، من قبل الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس إدارة البنك، ويمكن عزلهم أو تغييرهم بنفس الكيفية والشروط التي تم تعيينهم به².

ثانياً- مهام الرقابة الشرعية لبنك البركة:

تهدف هيئة الرقابة الشرعية إلى التحقق من امتثال جميع المعاملات المصرفية إلى أحكام الشريعة الإسلامية وكذا تقديم النصح والتوجيه بما يحقق مقاصد الدين الحنيف، وتتلخص مهامها خصوصاً فيما يلي:

- دراسة وإصدار الفتوى الشرعية فيما يعرض عليها من مسائل شرعية.
- مراجعة نماذج العقود، الاتفاقيات وجميع المعاملات المصرفية واعتمادها قبل وضعها حيز التطبيق، وكذا إشراكها في تعديل نماذج تلك العقود والاتفاقيات عند الاقتضاء وتطويرها.

¹ وائل بن عمارة، (2003) محاسبة البنوك الإسلامية في دراسة حالة بنك البركة الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادية الجديد، يومي 22 و 23 أبريل.

² علون يمينية، بن النية هاجر، دراسة مقارنة لنماذج الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية النموذج الأصلح للجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، 2020-2021، ص72.

- المساعدة في إعداد العقود التي ينوى البنك إبرامها وذلك بقصد التأكد من خلو العقود والاتفاقيات والعمليات، المذكورة من المخالفات الشرعية.
- مساندة الإدارة العامة في تقديم المشورة أو الفتوى الشرعية بخصوص مدى مطابقة المعاملات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للإدارة العامة.
- التأكد من شرعية العقود والمعاملات المصرفية، وسلامة تطبيق الفتاوى والقرارات الصادرة عنها، وفي حال وجود خلل، نقص أو مخالفات، تقوم الهيئة برفع توصيات لإدارة البنك لتصحيح العمليات التي تم إنجازها وإجراء تعديلها إن أمكن ذلك، والسهر على حسن تطبيق الفتاوى والصادرة عنها من قبل دوائر الآراء المصرف.
- تقديم استشارات أو آراء شرعية في المسائل المرفوعة لها من قبل مختلف دوائر المصرف المعنية حول مدى مطابقة كل خدمة أو منتج جديد لأحكام الشريعة وذلك قبل تسويقه من قبل البنك.
- تنظيم بالتنسيق مع المديرية العامة للمصرف، برامج ودورات تدريبية في الصرفة الإسلامية لفائدة موظفي المصرف بغرض تنمية الوعي المصرفي لديهم والامام بأحكام المعاملات الشرعية المصرفية.
- المصادقة على خطة التدقيق الشرعي السنوية المعدة من قبل إدارة الامتثال والرقابة الشرعية
- إعداد تقرير سنوي يوقعه رئيس الهيئة الشرعية بناء على تفويض من قبل أعضائها بعد اعتماده من قبلهم يبين فيه ما تم عرضه ومناقشته من حالات عملية، وما جرى إعداده من فتاوى وآراء في معاملات المصرف التي تم إنجازها، ويجب عرض تقرير الهيئة في اجتماع الجمعية العامة السنوية.¹

¹ علون يمينية، المرجع السابق، ص73.

- القيام بزيارات ميدانية دورية للوكالات ومختلف دوائر المصرف، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، بغرض، مراجعة والتأكد من تطبيق الآراء والفتاوى الشرعية الصادرة عنها.
 - المصادقة على السجل الذي يحدد شروط وفئات المستفيدين من موارد الأموال المخصصة قيد التصفية، بعد التأكد من محتوى وشروط مطابقتها للشريعة الإسلامية.
 - تدقيق القوائم المالية للمصرف وفحصها من حيث ملائمة الأساس، الشرعي في توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.
 - المصادقة على تعيين وعزل المراقب أو المدقق الشرعي.
- على ضوء ما سبق نستنتج أن هيئة الرقابة الشرعية في مصرف البركة الجزائري حافظت على مفهوم الهيئة الشرعية للرقابة المعمول به في مختلف الدول والأنظمة المصرفية من كونها جهاز مراقبة وضبط المعاملات وفق الشريعة الإسلامية إلى مساعدة الإدارة العامة في اتخاذ بعض القرارات¹.

المطلب الثالث: إجراءات التنفيذ في هيئة الرقابة الشرعية ببنك البركة

أولاً- الإجراءات العملية لبيع المربحة للآمر بالشراء في بنك البركة الجزائري:

فيما يلي نقوم باستعراض الإجراءات العملية لبيع المربحة للآمر بالشراء كما تجريها ويطبقها بنك البركة الجزائري خطوة بخطوة، وقد أخذنا مثال لتمويل شراء سيارة بصيغة المربحة:² ويمكن تقسيم هذه الخطوات إلى مجموعة من المراحل كما يلي:

أ/ الإجراءات التي تسبق عقد المربحة:

يتقدم العميل إلى المصرف لطلب تمويل شراء سيارة محددة بصيغة المربحة قوم المصرف بتوقيع عقد تمويل بالمربحة مع العميل يتضمن وعد بالبيع للسيارة حسب مواصفات وشروط يتم التفاوض عليها ويعد هذا العقد كمثابة التزام العميل بشراء السيارة محل العقد

¹ علون يمينية، بن النية هاجر، المرجع السابق، ص73.

² أسمع سفيان، عبدات عبد الوهاب، واقع بيع المربحة للآمر بالشراء وتطبيقاتها في الجزائر بنك البركة الجزائري نموذجاً، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد12، العدد04، 2021، ص68-69.

- يتم الاتفاق مع العميل على تحمله لكافة المصاريف القانونية المتعلقة بالعقد (كمصاريف التوثيق مثلاً... الخ)
- يقوم المصرف بتوكيل العميل في عملية التفاوض مع المورد حول شروط شراء السيارة واستلامها، وتبعاً لذلك يتدخل العميل بصفته وكيلًا وممثلاً للمصرف وفي هذه المرحلة يعتبر المصرف المشتري الحقيقي للسلعة، وعليه يتحمل كل المصاريف والتكاليف غير المحددة في عقد المراجعة
- يقوم العميل بتقديم طلب للمورد لاقتناء نوع السيارة التي يريدها.
- يقدم المورد للعميل فاتورة شكلية يحررها باسم المصرف لحساب العميل، حيث يقوم فيها بتوضيح نوع السيارة، سعرها إلى جانب كل الحقوق والرسوم المحتملة
- يقدم العميل للمصرف طلب شراء السيارة، مدعماً بالفاتورة الشكلية، موضحاً في ذلك مبلغ العملية، وهامش الربح العائد للمصرف وتاريخ استحقاق مبلغ المراجعة
- يقوم المصرف بدراسة طلب العميل وبعد الموافقة يتم تقديم ترخيص بالتمويل يحتوي كل المعلومات المتعلقة بالعمل (الاسم، الشكل القانوني، المهنة، العنوان، طريقة التمويل، موضوع التمويل، الضمانات، الشروط)
- تتوافق هذه المرحلة عموماً والشروط الشرعية التي نص عليها المعيار الشرعي الثامن¹.

- تقديم العميل ضمانات لتغطية مبلغ التمويل بصيغة المراجعة بنسبة تصل إلى %، 120 مع مطالبة بتحرير سندات لأمر، إضافة للتأمينات لغاية % 90 تتمثل في: تأمين كافة الأخطار على السيارات، تأمين مبلغ التمويل ضد التوقف عن السداد، تأمين على الوفاة، الرهن الحيازي على السيارة ؛ وهذا لا يتوافق والشروط الشرعية التي نص عليها المعيار

¹ المعيار الشرعي الثامن، المراجعة للأمر بالشراء، ص. 117-119

الشرعي الثامن: " ¹ لا يجوز تحميل العميل الأمر بالشراء ضمان ما يطرأ على السلعة من أضرار وهلاك خلال فترة الشحن أو التخزين".

ب/ إبرام عقد المراجعة:

يسدد المصرف مبلغ الفاتورة الشكلية عن طريق تحرير شيك لصالح المورد باسم المصرف) بتوكيل العميل بمبلغ التمويل لاقتناء السيارة ليقوم العميل بإجراءات الشراء شخصياً بعد توقيعه عقد وكالة)

• تتم عملية المراجعة تحويل ملكية السيارة من المورد للمصرف عند تسلم الفاتورة الشكلية واستلام السيارة.

• تتوافق هذه المرحلة والشروط الشرعية التي نص عليها المعيار الشرعي الثامن².

- ج/ ضمانات المراجعة ومعالجة مديونيتها:

• إذا لم يتم التعاقد نتيجة إخلال العميل بوعده بالشراء يأخذ المصرف من الضمانات مقدار الضرر الذي لحق بالمصرف.

• يتم فرض غرامات على تأخير العميل للتسديد بسبب المماطلة على ألا يملكها المصرف، بل يقوم بصرفها في وجوه الخير علماً بأنها تحسب على النحو التالي: (غرامة التأخير = القسط أو مجموع الأقساط المتعثرة 2%).

• تتوافق هذه المرحلة والشروط الشرعية التي نص عليها المعيار الثامن³.

• يجوز للمصرف خصم جزء من مبلغ المراجعة عند تعجيل العميل في الدفع.

• ولقد وضع بنك البركة شكلاً توضيحياً للعملية الإجرائية للتمويل بالمراجعة

¹ المعيار الشرعي الثامن، المراجعة للأمر بالشراء، المرجع السابق، ص 120.

² نفس المرجع، ص 122-124.

³ نفس المرجع، ص 125-126.

ثانيا - تنفيذ عملية الرقابة الشرعية:

تقع على عاتق هيئة الرقابة الشرعية مسئولية فحص عمليات المراجعة للأمر بالشراء التي تتم مع العملاء والاطمئنان من أنها تتم وفقا لما هو معتمد ووفقا لفقه المراجعة والمعيار المعيار الشرعي رقم (08) ومعيار المحاسبة المالية للمراجعة والمراجعة للأمر بالشراء رقم (02) الصادران عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمتعلقان بالمراجعة والمراجعة للأمر بالشراء وبيان المخالفات والتبليغ عنها وتصويبها، ويتم التأكد من خلو المخالفات الشرعية التالية:

- التأكد من خلو الاجراءات التي تسبق تنفيذ المراجعة من المخالفات الشرعية: اذ يجب أن تتأكد هيئة الرقابة الشرعية من الغاء أي ارتباط عقدي سابق بين العميل والمورد قبل اجراء عملية المراجعة، وأن مالك السلعة هو طرف ثالث غير العميل أو وكيل عنه وألا تعود ملكية الجهة البائعة للعميل.
- التأكد من الالتزام بخطوات الإجراءات التنفيذية للمراجعة للأمر بالشراء والمتمثلة في الخطوات سابقة الذكر، من المهم من الناحية الشرعية أن تتسلسل اجراءات توقيع نموذج الوعد بالشراء وعقد الشراء والتملك وتوقيع عقد البيع بين البنك والعميل وألا تتم في آن واحد، لأنه لو تم ذلك فقد باع البنك ما لا يملك وذلك بإبرامه عقد البيع مع العميل قبل تملكه السيارة وحيازتها، ولقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ما لا يملك¹.
- التأكد من تملك البنك للسلعة محل عقد المراجعة: يجب ان تتأكد هيئة الرقابة الشرعية من ملكية البنك للسلعة لأنه شرعا لا يصح توقيع عقد المراجعة مع العميل قبل التعاقد مع البائع الاول لشراء السلعة موضوع المراجعة، وقبضها حقيقة او حكما بالتمكين من التصرف ولو لم يوجد القبض حسا فقبض السلعة يكون بالتحلية وتمكين اليد من

¹ سميرة مشراوي، دور هيئة الرقابة الشرعية في ضبط المعاملات المالية الإسلامية المراجعة للأمر بالشراء ببنك البركة- نموذجا-، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعقدة، المجلد رقم 02، العدد 04،-ديسمبر 2019، ص 99.

التصرف أو تسليم المستندات المحولة بالقبض، والغرض من ذلك هو تحمل البنك تبعة هلاك السلعة.

- التأكد من عقد المراجعة يجب على هيئة الرقابة الشرعية فحص عقد المراجعة لأنه لا يصح شرعا اعتبار عقد المراجعة للأمر بالشراء مبرما تلقائيا بمجرد تملك البنك للسلعة محل المراجعة، كما يجب ان يتأكد بأن كل من ثمن السلعة محل عقد المراجعة وربحها محددان ومعلومان للطرفين عند التوقيع على عقد البيع.
- التأكد من صفة وصلاحيات الموكل له بشراء السلعة حسب اجراءات تنفيذ المراجعة في البنك تبين انه يتم توكيل الأمر بالشراء بالتفاوض نيابة عن البنك حول شروط الشراء فقط وليس توكيل للشراء مباشرة لصالحه، وهذا ما ينبغي للمدقق التأكد منه لأن الأصل حسب المعيار الشرعي رقم (08) - البند 3/1/3 - أن يشتري البنك السلعة بنفسه مباشرة من البائع ويجوز له تنفيذ ذلك عن طريق وكيل غير الأمر بالشراء ولا تلجأ لتوكيل العميل (الأمر بالشراء) الا عند الحاجة الملحة، ولا يتولى الوكيل البيع لنفسه بل يبيعه البنك بعد تملكه السلعة أما في مسألة صفة الوكيل وهل هي معلنة أم لا فالأولى ان يفصح الوكيل بصفته الحقيقية رغم جواز المعيار الشرعي رقم (08) أن تكون أن تكون الوكالة غير معلنة، فيتصرف الوكيل كالأصيل أمام الأطراف الأخرى، ويتولى الشراء مباشرة باسمه ولكن لصالح البنك الموكل.
- التأكد من تحرير الصك باسم المورد وليس باسم العميل: فاذا تم تحرير الشيك باسم العميل في هذه الحالة لا يختلف عن منح الائتمان الذي تقوم به البنوك التقليدية، وكأن البنك أقرض المال للعميل وهذا الاخير يسدده بزيادة للبنك فيعتبر هذا التصرف من قبيل المعاملات الربوية "مبادلة مال بمال وزيادة"¹.

¹ سميرة مشراوي، المرجع السابق، ص 100.

- التأكد من تملك البنك للسيارة: وذلك بفحص نموذج الوعد بالشراء، وعقد البيع الذي تم، اذ ينبغي على البنك في حالة قبوله لطلب الأمر ان يقوم بشراء السيارة لنفسه بعقد بيع صحيح بينه وبين المورد، فاذا تحققت هيئة الرقابة الشرعية بأن العميل اشترى السيارة قبل أن يوقع على نموذج الوعد بالشراء وقبل أن يوقع على عقد البيع وذلك بالاتفاق مع المورد، ثم قيامه باستلام الشيك من البنك وتسليمه للمورد سدادا لثمن السيارة، فالأمر في هذه الحالة شبيه بسداد للمديونية التي على العميل للمورد.
- التأكد من وجود السلعة محل عقد المراجعة: إنّ الهدف من عملية المراجعة التي تتم بين البنك والعميل هو تمويل السلعة المراد اقتناءها من طرف العميل ولابد أن تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالتأكد من سير العملية، وأن السلعة موجودة فعلا وليس تحايلا من طرف العميل بإجراء ذلك لتسديد دين عليه اتجاه المورد مثلا وذلك فيه تحايل على البنك المانح للتمويل.
- التأكد من عدم إعادة بيع السيارة قبل تملكها من البنك أو إعادة بيعها بهدف النقد: في حالة ما إذا أعاد العميل بيع السيارة فعلى هيئة الرقابة الشرعية أن تتأكد من:
 - هل تم إعادة بيعها قبل تملكها من قبل البنك؟ لأن في ذلك مخالفة شرعية اذ يعد ذلك من ببوع العينة أي بيع من طلبت منه سلعة قبل ملكه إياها لطالبها بعد أن يشتريها؛
 - لمن تم إعادة بيعها وبكم؟ فإذا تم إعادة بيعها لنفس المورد نقدا بأقل من الثمن الأصلي من أجل الحصول على النقد فقد تحولت العملية الى تورق وليست مربحة.
- التأكد من تطابق السلعة المستلمة مع السلعة الواردة في عقد المراجعة: فقد يحدث احيانا أن يتم التحايل على البنك وذلك بأن يشتري العميل باتفاق مع المورد سلعة مخالفة لما هو موجود في العقد وبقيمة أقل ويحصل على الفارق¹.

¹ سميرة مشراوي، المرجع السابق، ص 101،

- التأكد من كفاءة معالجة تأخر العميل عن سداد أقساطه على هيئة الرقابة الشرعية التأكد من عدم لجوء البنك الى تأجيل. موعد أداء الدين مقابل زيادة في مقداره جدولته دين العميل وذلك ما يعد من الربا ولا تختلف عن زيادة الدين بسبب التأخير، اذ لا يجوز شرعا حصول البنك على زيادة على الدين الذي في ذمة العميل سواء بسبب زيادة الاجل أو التأخير لعذر أو لغير عذر.¹

¹ سميرة مشراوي، المرجع السابق، ص 102

خلاصة الفصل:

يتناول هذا الفصل تجارب ثلاثة بنوك رائدة في مجال التمويل الإسلامي، وهي بنك البركة الجزائري، بنك الراجحي السعودي، وبنك المعاملات الإندونيسي، مع التركيز على دور هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز الشفافية والامتثال لأحكام الشريعة.

حيث تميزوا بوجود هيئة رقابة شرعية فعالة تضمن توافق جميع المنتجات والخدمات مع المعايير الشرعية، حيث تسهم هذه الهيئة في تعزيز ثقة العملاء وتطوير استراتيجيات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة.

يُظهر كيف أن وجود هيئة رقابة شرعية قوية يساهم في تحسين أداء البنك وزيادة قاعدة عملائه. تعمل الهيئة على مراجعة المنتجات المالية وتقديم استشارات لضمان الامتثال للشريعة، وتضمن الهيئة الشرعية التزام البنك بمبادئ التمويل الإسلامي، مما يعزز سمعته كمؤسسة مالية موثوقة.

تُبرز التجارب الثلاثة أهمية هيئات الرقابة الشرعية في تعزيز فعالية البنوك الإسلامية، وتوفير بيئة مالية مستقرة وموثوقة. كما تسلط الضوء على التحديات التي تواجه هذه الهيئات في ظل التغيرات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية.

الخاتمة

الخاتمة:

تُعَدُّ الرقابة الشرعية الركيزة الأساسية التي يستند إليها مصطلح «المصرفية الإسلامية»، إذ تمثل الضامن الحقيقي لتوافق العمليات المالية مع أحكام الشريعة، وتحقيق التوازن الضروري بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إليها البنوك الإسلامية. ففي هذا البحث، أبرزنا في الفصل الأول الإطار النظري للبنوك الإسلامية، حيث تعرفنا إلى مفهومها وأصول عملها، وما يميزها عن النظام المصرفي التقليدي من تحريم الربا واعتماد المشاركة في الربح والخسارة وتنمية الوعي الاجتماعي والاقتصادي. وقد تمكّن هذا الفصل من ترسيخ الفرضية الأولى بأن البنوك الإسلامية مبنية أساساً على قيم ومبادئ شرعية واضحة، تفرض وجود آلية رقابية دقيقة.

أما في الفصل الثاني، فركزنا على هيئة الرقابة الشرعية باعتبارها جهازاً مستقلاً من علماء الفقه، مسؤولاً عن مراجعة العقود والمنتجات وتقديم الفتاوى والتوجيهات، وضمان تطبيق الضوابط الشرعية داخل المصارف. وقد أثبتنا أن استقلالية هذه الهيئة إدارياً ومالياً شرطاً لا غنى عنه لنجاحها، كما دعمت نتائج البحث الفرضية الثانية المتعلقة بقدرة الرقابة الشرعية على الحدّ من المخاطر القانونية والمالية، ولعبها دوراً محورياً في تعزيز ثقة العملاء ونمو الودائع.

وفي الفصل الثالث استعرضنا تجارب دولية متنوعة (بنك المعاملات الإندونيسي، والراجحي السعودي، والبركة الجزائري)، لاستخلاص الدروس المستفادة من نماذج الرقابة الشرعية العالمية. وقد أظهرت هذه المقارنات أن البنوك التي تمنح هيئاتها الشرعية صلاحيات واسعة وتوفر لها التدريب المستمر والأدوات الكافية، تحقق مستويات أعلى من الابتكار المالي والاستقرار المؤسسي. كما دعمت هذه الأمثلة فرضيتنا الثالثة التي تنص على وجود علاقة طردية بين مستوى تطبيق الرقابة الشرعية ومدى التزام المصارف بمبادئ الشريعة.

بناءً على ما سبق، يمكن التأكيد أن دور الرقابة الشرعية يتعدى ضبط التوافق الفقهي إلى كونه أداة استراتيجية لتعزيز جودة الخدمات المصرفية، وتشجيع الابتكار المنتج، وصياغة بيئة مصرفية جاذبة للاستثمارات والمودعين. وفي الوقت ذاته، لا بد من الإقرار بأن فعالية هذه الرقابة تواجه تحديات متعددة، أبرزها نقص الكوادر المتخصصة وتباين الأطر التنظيمية بين الدول. ومن هنا، ينبثق أهمية توصيات هذا البحث، التي ترمي إلى تعزيز استقلالية الهيئة، وتطوير برامج التدريب والتأهيل، ووضع معايير أداء قابلة للقياس، وصولاً إلى إرساء مصارف إسلامية رائدة قادرة على المنافسة محلياً ودولياً.

بهذا تكون الدراسة قد نجحت في رسم مسار شامل لفهم دور الرقابة الشرعية في العمل المصرفي الإسلامي بالجزائر، متحدياً ما فرضه نقص البحوث المحلية من ثغرات معرفية، وممهّدة الطريق أمام إعادة صياغة السياسات والأنظمة الداعمة لرقابة شرعية أكثر فعالية وشفافية.

- النتائج:

تحسين كفاءة العمليات المصرفية

- وجود هيئة رقابة شرعية نشطة يقلّص الأخطاء في المعاملات ويُسرّع الإجراءات التمويلية.
- تجارب بنك المعاملات الإندونيسي تثبت زيادة مؤشرات الأداء بعد تفعيل الرقابة الشرعية.

الحدّ من المخاطر المالية والقانونية

- تطبيق الفتوى الشرعية المسبقة يقلل التعرض للعقوبات التنظيمية ويحدّ من القروض المتعثرة.
- في بنك الراجحي، ساهمت الرقابة المُشدّدة في خفض نسبة التمويل غير المتوافق علاقة طردية بين مستوى التنفيذ والالتزام الشرعي
- البنوك التي منحت هيئاتها سلطة تصحيحية كاملة أظهرت درجة أعلى من الالتزام بمعايير الشريعة.

- المقارنة بين بنوك البركة الجزائري والراجحي أظهرت أن الرافد التنظيمي يدعم التقيد الفعلي.

دور الرقابة في الابتكار المالي

- الرقابة الشرعية لم تصف فقط لكنها وفّرت بدائل عقود جديدة (مراوحة إلكترونية، صكوك إقراض متناهي الصغر).

- التجارب الدولية وضعت إطارًا لتطوير منتجات مبتكرة تلّئم السوق الجزائري.

أهمية الاستقلالية والموضوعية

- استقلال الهيئة إداريًا وماليًا هو الضمان الرئيس لنزاهة الفتوى وموضوعية التدقيق.
- غياب الاستقلالية يؤدي إلى تراجع ثقة العملاء وتقليص قاعدة المودعين.

التحديات المناهجية والتكوينية

- نقص الكوادر المؤهلة في فقه المعاملات الإسلامية يعيق فعالية الهيئة.
- يتطلب إعداد برامج تدريبية متخصصة لملء الفجوة بين الشريعة والمالية.

- التوصيات

- تعزيز استقلالية الهيئات الشرعية إداريًا وماليًا عبر تشريعات واضحة تُحدّد صلاحياتها ومخصصاتها الميزانية.
- إطلاق برامج تأهيل وتدريب دورية لأعضاء الهيئة والعاملين في المصارف في فقه المعاملات وإدارة المخاطر.
- تطوير دليل موحد للمنتجات الإسلامية يتضمن النماذج والعقود المعتمدة لتسهيل عمل الهيئة وتقليل زمن الفتوى.
- تقوية التنسيق مع البنك المركزي لوضع ضوابط تطبيقية ومعايير أداء قابلة للقياس للهيئات الشرعية داخل المصارف.
- إطلاق مركز بحثي وطني للرقابة الشرعية يُعنى بابتكار صيغ تمويلية جديدة ودعم البحث الأكاديمي.

- تعزيز الشفافية والإفصاح بإلزام المصارف بنشر تقارير سنوية مفصلة عن أداء الهيئة الشرعية ونتائجها.
- آفاق مستقبلية:
- كيف يمكن تصميم نموذج رقابي شرعي متكامل يدمج التقنيات الرقمية والبلوك تشين لضمان الشفافية؟
- ما المقاييس الكمية الأمثل لقياس أثر الرقابة الشرعية على نسبة النمو والأرباح في المصارف الإسلامية؟
- إلى أي مدى يمكن توحيد معايير الرقابة الشرعية عبر دول المغرب الكبير لتسهيل الاستثمار العابر للحدود؟
- كيف تستجيب الهيئات الشرعية للتغيرات السريعة في منتجات التمويل الرقمي (مثل الFinTech المتوافق مع الشريعة)؟
- ما دور الشراكات مع الجامعات والمعاهد البحثية في تعزيز الكفاءة الشرعية وتقليل الفجوة المعرفية؟
- كيف يمكن إشراك المجتمع المدني والعملاء في آليات الرقابة لتعميق مبدأ المساءلة والرقابة المجتمعية؟

قائمة المصادر والمراجع

قائمة الصادر والمراجع:

❖ القرآن الكريم

أولاً- الكتب:

- 1- اتفاقية إنشاء الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1978، المادة 05.
- 2- أحمد النجار وآخرون، 100 سؤال وجواب حول البنوك الإسلامية، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1978.
- 3- أحمد النجار، عن البنوك الإسلامية: ماذا قالوا؟"، القاهرة: اتحاد البنوك الإسلامية، 1982.
- 4- ثناء علي قباني، بعض خصائص الفكر المحاسبي المعاصر، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية والمحاسبية الإسلامية
- 5- حسن يوسف داود، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996 م.
- 6- حسين حسين شحاتة، أصول الفكر المحاسبي الإسلامي، مكتبة التقوى بمدينة نصر مجمع الفردوس، ط2، 1993.
- 7- حمزة عبد الكريم محمد حماد، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، عمان: دار النفائس، 2006م.
- 8- سيد الهواري، ما معنى بنك إسلامي القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1983.
- 9- شوقي إسماعيل شحاتة "البنوك الإسلامية"، جدة: دار الشروق، 1977.
- 10- عوف محمود الكفراوي، البنوك الإسلامية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1998.
- 11- الغريب محمود ناصر "المعايير التي يتم على أساسها اتخاذ قرارات التمويل في البنك الإسلامي، بحث غير منشور مقدم إلى المعهد الدولي للبنوك الإسلامية.

- 12- لجنة من الأساتذة الخبراء الإقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم عمل هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، الجزء الثاني، القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996م.
- 13- لجنة من الأساتذة والخبراء والاقتصاديين والشرعيين والمصرفيين، تقويم الدور المحاسبي للمصارف الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي القاهرة، ط1، 1996.
- 14- محسن أحمد الخضيرى، البنوك الإسلامية، إترك للنشر والتوزيع، ط 2، 1995.
- 15- محمد الفيصل آل سعود "البنوك والتأمين في الإسلام"، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1979.
- 16- محمد أمين علي القطان ، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية حمزة عبد الكريم حماد ص6، والرقابة الشرعية الفعالة في المصارف الإسلامية.
- 17- محمد عبد الفتاح الصيرفي، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
- 18- معيار الضبط الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بالبحرين، معيار الرقابة الشرعية.
- 19- الموسوعة العلمية والعملية للبنوك الإسلامية، الجزء الأول، القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1977.
- 20- ناصر بن سليمان العمر، الرقابة الشرعية على المصارف موقع المسلم، الرقابة الشرعية على المصارف، المشرف العام، الأحد 30 جمادى الأول 1438
- 21- نصر الدين فضل المولى محمد، المصارف الإسلامية، دار العلم للطباعة والنشر، ط1، 1985).
- 22- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، المعايير الشرعية، 2007، البند 3 من المعيار الشرعي رقم 9.

23- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية، 2004، البند 3 من معيار الضبط رقم 1.

ثانيا - المذكرات الجامعية:

24- ابراهيم علي أمال، محاضرات في الحوكمة والرقابة الشرعية، تخصص / صيرفة إسلامية، جامعة البليدة -2- لونيبي علي، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، السنة أولى ماستر.

25- أحمد حسين ظاهر زامونة ، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بينك معاملات إندونيسيا - رسالة الماجستير - كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج 2015

26- أحمد حسين ظاهر زامونة ، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بينك معاملات إندونيسيا - رسالة الماجستير - كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج 2015 -كمل برهان الدين الاتصال الهاتفي مالانج، 28 أبريل 2015.

27- أحمد حسين ظاهر زامونة، الرقابة الشرعية علي المصارف الإسلامية دراسة ميدانية في بينك معاملات إندونيسيا - رسالة الماجستير - كلية الدراسات العليا قسم الشريعة والقانون جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية بمالانج 2015- اكمل برهان عضو هيئة الرقابة الشرعية على المصارف الاسلامية جकारتا.

28- بن منصور عبد الله ومرابط سليمان، "تقييم تجربة بنك البركة في إطار إصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية"، مداخلة في: الندوة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها في الاقتصاديات المياريبة، الجزائر، جامعة فرحات عباس، 25-28 ماي 2003.

29- عبد السلام حططاش، حمزة شودار، أثر الرقابة القانونية على أداء بنك البركة الجزائري، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية»، جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، الجزائر، العدد الثامن، السنة الثامنة 2017.

30- علون يمينية، بن النية هاجر، دراسة مقارنة لنماذج الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية النموذج الأصلح للجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية، 2020-2021.

31- محمد الأنصاري "العلاقة بين الكفاية المهنية لدى البنوك وبعض السمات الشخصية"، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأزهر، 1983م.

ثالثا - المجالات والمقالات:

32- أسمع سفيان، عبدات عبد الوهاب، واقع بيع المرابحة للأمر بالشراء وتطبيقاتها في الجزائر بنك البركة الجزائري نموذجا، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 04، 2021.

33- أعمال الهيئة الشرعية، لرياض الخلفي، ورقة مقدمة للمؤتمر الثالث لهيئات الرقابة الشرعية 2003.

34- تقرير الحلقة العلمية لخبراء التنظيم في البنوك الإسلامية، البنوك الإسلامية القاهرة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامي، مارس 1979، العدد الخامس.

35- جامعة المنارة، الرقابة الشرعية ودورها في ضبط الأداء الشرعي بالمصارف الإسلامية، المحاضرة السادسة، 2022/12/17.

36- حسن منصور، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، مطبوعة عمار شرقي- باتنة-1992.

37- رائد جميل جبر ومروان أبو الفضة، تقييم كفاءة وفاعلية نظام الرقابة على المصارف الإسلامية (دراسة ميدانية على البنك الإسلامي الأردني)، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد الثالث عشر العدد الثاني جوان 2005.

- 38- سميرة مشراوي، دور هيئة الرقابة الشرعية في ضبط المعاملات المالية الإسلامية المربحة للأمر بالشراء ببنك البركة-نموذجاً-، مجلة المستقبل للدراسات الاقتصادية المعمقة، المجلد رقم 02، العدد 04،-ديسمبر 2019.
- 39- عبد الستار أبو غدة، الأسس الفنية للرقابة الشرعية وعلاقتها بالتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، . حولية البركة . العدد الرابع . رمضان 1423 هـ . نوفمبر (تشرين ثاني) 2002م.
- 40- فرج الله أحلام، حمادي مورا، اشكالية رقابة البنوك المركزية على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي بنك البركة الجزائري نموذجاً، مجلة الدراسات المالية، المحاسبية الادارية المجلد ،06العدد - 03ديسمبر 2019.
- 41- فيصل عبد العزيز: فرح الرقابة الشرعية الواقع والمثال المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي لجامعة أم القرى 31 ماي 1-2 جوان 2005.
- 42- نوال بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية دراسة حالة بنك البركة الجزائري، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، 22-23أفريل 2003.
- 43- وائل بن عمارة، محاسبة البنوك الإسلامية في دراسة حالة بنك البركة الجزائري، الملتقى الوطني الاول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادية الجديد، يومي 22 و 23أفريل. 2003
- 44- وهبة الزحيلي، المصارف الإسلامية (الحلقة الثانية) مجلة الاقتصاد الإسلامي عدد (199).
- 45- يوسف القرضاوي "للمال وظيفة اجتماعية"، مجلة البنوك الإسلامية، القاهرة: اتحاد البنوك الإسلامية، مايو 1980.

رابعاً - الكتب الأجنبية:

- 46- <http://www.bankmuamalat.co.id/tentang/profil-muamalat?lang-a>
- 47- Islamic Banking Act 1983, section
- 48- Nasser hideur, "Le Banking Islamique En Algérie, Vingt Ans Apres",
les cahiers de la finance islamique, n spécial 2013, pp.6-7
- 49- www.alrajhibank.com.sa الموقع الإلكتروني لمصرف الراجحي